

الوحدة الأولى

مفهوم الائتمان وأنواعه

أولاً- مقدمة:

تلجأ المؤسسات إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة احتياجاتها، أو أنها لا ترغب في استعمال المزيد منها لأسباب تتعلق بالربحية أو التوقيت.

وباستعراضنا لعدد من الهياكل المالية في المشروعات التي تنتمي إلى صناعات مختلفة نلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً في مكونات هذه الهياكل المالية، فبعضها يعتمد على التمويل الذاتي لتمويل أصوله وتوفير احتياجاته المالية، والبعض الآخر يعتمد على المصادر الخارجية بأنواعها المختلفة سواء قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل.

ويرجع ذلك الاختلاف إلى وجود مجموعة من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد مصادر التمويل التي سيتم استخدامها في المشروع. ونظراً لاختلاف ظروف كل مشروع فإن هذه العوامل تتغير وتتفاوت في أهميتها النسبية من مشروع لآخر، وأيضاً حسب ظروف الصناعة التي ينتمي إليها.

والإدارة الناجحة هي التي تعمل على تنوع مصادر الحصول على الأموال وعدم تركيزها في مصدر واحد وذلك للأسباب التالية:

- أ- الحاجة للتمويل لا تأخذ شكلاً منتظماً.
- ب- تقليل تكلفة الحصول على الأموال.
- ت- عدم وضع المشروع تحت رحمة مصدر واحد تتحكم فيه.

كما أن الإدارة الرشيدة هي التي تعمل على توزيع الاستثمارات على كل أنواع الأصول المستخدمة في المشروع بصورة متوازنة وعدم تركيزها في أصل واحد فقط وهذا ما يطلق عليه اصطلاح الكفاءة الاقتصادية للأموال.

ونجد أن منشآت الأعمال تحصل على احتياجاتها المالية من مصادر عديدة بعضها طويلة الأجل ومتوسط وبعضها الآخر قصيرة الأجل .

السؤال ما هي مصادر التمويل الأساسية للمشروعات؟

(1) مصادر التمويل قصير الأجل Short twerm Finance .

والتي تتكون بشكل رئيسي من:

أ- الائتمان التجاري وأهم أشكاله Commercial crédit :

1- الحساب الجاري (الحساب المفتوح).

2- الكمبيالات والسندات الإذنية.

ب- الائتمان المصرفي بأشكاله Bank crédit :

1- القروض غير المكفولة بضمان.

2- القروض المكفولة بضمان أصول المشروع أو بضمان الحسابات المدينة أو بضمان المخزون السلعي .. إلخ.

ت- الأوراق التجارية commercial papers.

(2) مصادر التمويل متوسط الأجل:

وتشمل:

1. القروض المصرفية المتوسطة الأجل.

2. شراء الآلات والمعدات بالتقسيط.

3. التمويل المحول.

(3) مصادر التمويل طويل الأجل:

وتشمل ما يلي:

1- أموال الملكية (المصادر الداخلية).

أ- الأسهم العادية (رأس المال المدفوع).

ب- الأسهم الممتازة.

ت- الأرباح المحتجزة.

2- الاقتراض (المصادر الخارجية).

أ- الإسناد.

ب- القروض طويلة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية.

وبالنسبة لمصادر قصيرة الأجل يجب على المدير المالي بعد معرفته بطبيعة الأموال المتاحة وتحديد الاحتياجات المالية للمنشأة خلال العام المقبل، وبعد أن يعدد التشكيلة المثلى للتمويل بالقروض وحقوق الملكية، فعليه أن يحدد المصادر القصيرة الأجل التي يلجأ إليها لتوفير احتياجاته المالية وبذلك يعد قرار التمويل قصير الأجل قراراً مهماً جداً بالنسبة للمنشآت لما له من أثر على كيفية وتسهيل سيرورة نشاطها، كما تتوقف درجة ونوعية الاعتماد على التمويل قصير الأجل وعلى طبيعة عمل كل منشأة.

ثانياً- تعريف التمويل قصير الأجل، أسباب اللجوء إلى مصادر التمويل قصير الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن سنة (هندي: 1997، 5)، وهي إما ائتمان مصرفي أي قرض لمدة سنة وإما ائتمان تجاري أي بضاعة كالدائنين وأوراق الدفع. وإما أوراق تجارية كالسندات (نفس المرجع، 79).

كما تعرف على أنها: البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار بين تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب الكمية والنوعية لاحتياجات والتزامات المنشأة المالية (نفس المرجع، ص 77).

ويعد التمويل قصير الأجل من الوسائل المالية المهمة لتمويل عمليات الاستثمار، التي تتم خلال فترة زمنية نسميها بدورة الاستثمار سواء أكانت صناعية أو تجارية (حسون: 2007، 238).

وبصفة خاصة نلاحظ أن الكثير من المشروعات الصغيرة تنظر إلى الائتمان قصير الأجل، سواء من البنوك أو الموردين كمصدر مستمر لرأس المال اللازم طالما أنهم يحتفظون بمركزهم الائتماني ويستطيعون مقابلة التزاماتهم عند حلول ميعاد السداد. ويستخدم التمويل قصير الأجل غالباً لتمويل العمليات الجارية الخاصة بالمشروعات.

أما فيما يخص كيفية المفاضلة بين مصادر التمويل قصير الأجل فإنه يمكن القول بأن هناك اعتبارين أساسيين للمفاضلة هما :

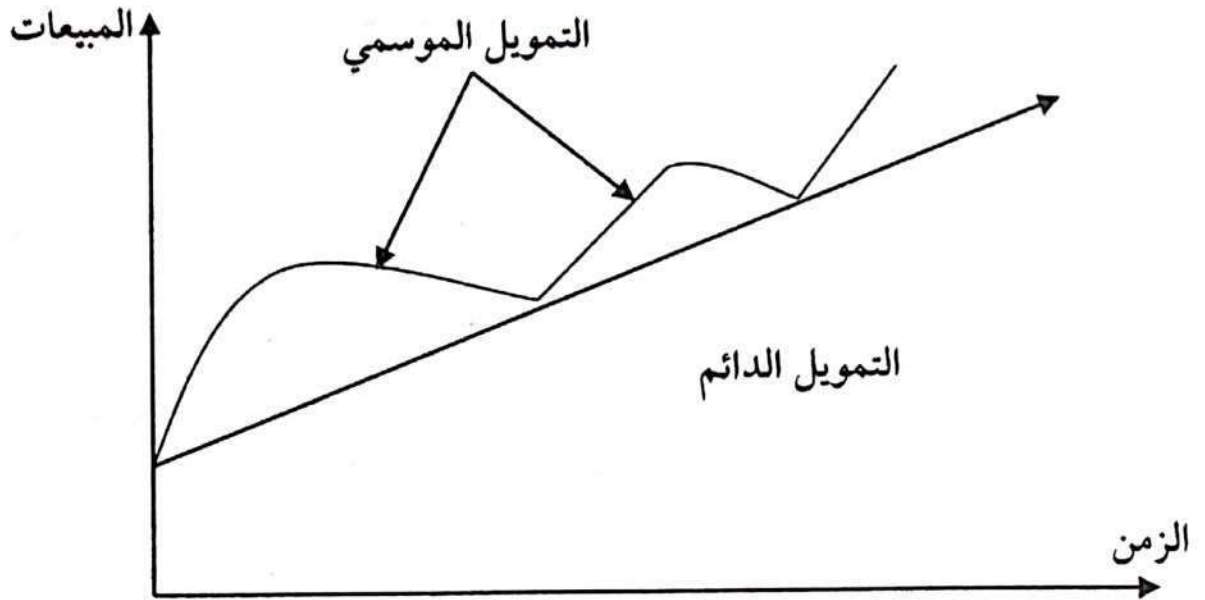
(1) التكلفة أي الأعباء التي تتحملها المنشأة على شكل معدلات فائدة.

(2) ودرجة إتاحة المصدر أي مدى إمكانية الاعتماد عليه في تزويد المنشأة بالاحتياجات المطلوبة.

السؤال ما هي أسباب اللجوء إلى مصادر التمويل قصير الأجل؟.

هناك مبررات للحصول على التمويل قصير الأجل منها: الملاءة بين طبيعة المصدر والاستخدام، لكن هناك مبررات أخرى للحصول على التمويل قصير الأجل منها (عقل: 2006، 76):

- الاحتياجات الموسمي: حيث ترتفع احتياجات المؤسسة إلى التمويل في ذروة النشاط الموسمي، وتنخفض هذه الحاجة بالانتهاء التدريجي للموسم أو للدورة التجارية ويقدم الاقتراض قصير الأجل بحكم شروطه فرصة للمؤسسة لإعادة الأموال المقرضة إلى مصدرها بعد انتهاء الموسم، بعكس الاقتراض طويل الأجل حيث تبقى الأموال عاطلة عن العمل، أو تحقق دخلاً منخفضاً طوال الفترة خارج النشاط الموسمي. هذا ويمكن توضيح طبيعة الاحتياجات الموسمية من خلال الشكل التالي:



المصدر : مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 77

الشكل رقم (1) الاحتياجات الموسمية

- السهولة النسبية للحصول على القروض القصيرة الأجل: لانخفاض مخاطرها بالنسبة للدائنين مقارنة بمخاطر القروض طويلة الأجل، وذلك لأهمية عنصر الزمن في المخاطر التي يواجهها المقرضون.
- انخفاض كلفة القروض القصيرة الأجل: بالمقارنة مع كلفة القروض الطويلة الأجل، لانخفاض مخاطرها بشكل عام.
- قد يكون الخيار الوحيد المتاح أمام المؤسسة: خاصة في حالة صعوبة طرح أسهم جديدة أو الاقتراض الطويل الأجل لأسباب تتعلق بظروف السوق أو الكلفة.
- قد يكون بدون كلفة: خاصة في حالات الائتمان المقدم من الموردين الذي لا يمنحون أية خصومات لتشجيع الدفع النقدي. أحياناً قد تتمكن المنشأة عن طريق الائتمان قصير الأجل أن تستخدم أموال الغير بدون مقابل أي بدون دفع فائدة، فلو فرضنا أن تاجراً يمنح تاجراً آخر مهلة قدرها 60 يوماً لسداد قيمة الفاتورة ، فإذا لم يكن خصماً نقدياً يدفع للمدين فإن الإدارة المالية الرشيدة تنادي بتأخير سداد قيمة الفاتورة حتى نهاية مدة الشهرين، مع استخدام هذه الأموال طيلة هذه المدة، والحقيقة هنا أن مشتري البضائع قد حصل على قرض بدون فائدة لمدة شهرين.

الوحدة الأولى: مفهوم الائتمان وأنواعه

- القروض قصيرة الأجل يمكن أن تتحول إلى قروض متوسطة أو طويلة الأجل: عند موافقة البنك على تجديدها.

ثالثاً- تعريف الائتمان، العوامل، المبادئ:

يقتصر النشاط الائتماني في البنوك التجارية عادة على القروض قصيرة الأجل ، إلا أن هذه القروض قد تتحول بحكم تجديدها إلى قروض متوسطة الأجل ، ولذلك فمن الطبيعي أن تتجه هذه البنوك نحو الإقراض القصير والمتوسط الأجل (سعد، 1992) وتسعى البنوك التجارية من وراء ذلك إلى تحقيق الأغراض التالية : (Valentine and Mason, 1984)

الأمان - الربحية - السيولة - الضمان - الانتشار - تلبية احتياجات المقترضين ، هذا وقد تعددت تعاريف الائتمان ، فعرف بأنه: عبارة عن سلسلة واضحة نسبياً لأنشطة تتضمن الحصول على القرض والتي تقود إلى نجاح أو عدم نجاح استرداد القرض (Altman , 1980). كما عرف بأنه: الثقة التي يوليها البنك إلى شخص ما طبيعياً أم كان معنوياً بحيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته. (غلاب ، 1993).

يمكن تعريف الائتمان بأنه: ذلك النشاط الخاص بتزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع باحتياجاتها من الأموال، إما في صورة نقدية أو عينية، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للدائن استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

ويلاحظ على هذه التعريف:

1. إن الائتمان لا يقتصر على منح دائنية أموال نقدية فقط، بل يمكن أن يكون في صورة عينية في شكل آلات ومعدات أو خدمات دون أن يحصل على مقابلها نقداً، على أن يتعهد العميل بسداد قيمة هذه الآلات والمعدات أو كافة السلع التي حصل عليها في تاريخ محدد.

2. لا بد أن يكون للائتمان تاريخ للسداد سواء دفعة واحدة أو على عدة أقساط وهذا

يتوقف على طبيعة الاتفاق الذي يتم بين الدائن والمدين.

3. لا بد من توافر مجموعة من الضمانات حتى يضمن الدائن المقرض استرداد أمواله وعدم ضياع حقوقه.

وعرف أيضاً بأنه: الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحتها مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة، على أن يتم سدادها بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه. (الخضيرى، 1987)، تحكمه في ذلك العديد من العوامل العامة من أهمها: (غلاب، 1993)

- السياسة العامة للدولة والتي تحددها السياسة الائتمانية للبنك المركزي .
 - الحد الأدنى لاحتياجات القطاعات من الائتمان المصرفي .
 - المحددات الخاصة بالبنك والموقع والحجم ونوعية الموارد المتاحة للإقراض والارتباطات السابقة .
 - تكلفة الإقراض والعائد المتوقع في ظل ظروف المخاطرة .
- كما تحكمه أيضاً العديد من المبادئ التي تركز إلى حقائق مرتبطة بالعميل طالب الائتمان وأنشطته المختلفة مثل: (عبد ربه، 2000)

1. المركز المالي للعميل .
2. شخصية العميل ومركزه الاجتماعي وسمعته في السوق.
3. الغرض الممنوح من أجله الائتمان ومدى توافقه مع نشاط العميل وقدرته على التوسع.
4. طبيعة الضمانات المقدمة وقدرتها التسويقية .

وفي هذا الإطار فإن الاستراتيجية الائتمانية التي تتبناها الإدارة المصرفية تكون عادة منسجمة مع تحقيق تلك المبادئ من خلال الاعتماد على مجموعة من الاعتبارات التي تحكم الأنشطة والفعاليات الاقتراضية للمصرف كالمحافظة على سلامة التوظيف، وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة والتقيد بالضوابط العامة التي يقررها البنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بنوعية وحجم

6- سياسة البنك المركزي:

يضع البنك المركزي عادة مجموعة من الضوابط للبنوك لضبط عمليات الائتمان وفقاً لمقتضيات الحالة الاقتصادية السائدة في البلد وذلك فيما يتعلق بحجم الإقراض ونوعيته وحدوده القصوى ، والتي ترتبط جميعها بالحالة الاقتصادية ومستوى وحجم الكتلة النقدية وتوجهات السياسة النقدية للبنك المركزي .

رابعاً- أنواع الائتمان:

يمكن تقسيم الائتمان إلى:

1. الائتمان المصرفي .

2. الائتمان التجاري.

1- الائتمان المصرفي:

يعرف الائتمان المصرفي على أنه الثقة التي يمنحها البنك لعميله، بأن يقدم له مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد وذلك خلال فترة زمنية يتفق عليها فيما بينهما، وبضمانات معينة، وبعائد مادي متفق عليه، على أن يسدد بشروط وفي أوقات محددة.

لذلك يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل للشركات بعد الائتمان التجاري ، ويدخل هذا النوع من الاقتراض في الميزانية العمومية للشركة في بند قروض مصرفية قصيرة الأجل والتي قد تتحول مع عدم القدرة على السداد إلى ما يسمى بالسحب على المكشوف وتجعل البنوك التجارية مركزاً مهماً في أسواق النقد القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل ، لأنها توفر للشركات الأموال الضرورية والتسهيلات اللازمة لأنشطتها سواء التجارية والصناعية بصفة مستمرة، كما أنها تساهم في تمويل عمليات التوسع والنمو للشركات.

2- الائتمان التجاري:

يقصد بالائتمان التجاري ذلك الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري بسبب بيعه بضاعة أو خدمة، ويعتبر الائتمان التجاري من أهم مصادر التمويل قصير الأجل للشركات الصغيرة الحجم التي لا تستطيع سداد قيمة مشترياتها فوراً للموردين ولا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى.

الوحدة الأولى: مفهوم الائتمان وأنواعه

الإقراض وهيكل أسعار الفائدة والعمولات والنسب النقدية والمصرفية والتي تصب جميعها نحو تعزيز القدرة التنافسية للمصرف في مواجهة التحديات والمخاطر ، وبالتالي فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في صياغة الإستراتيجية المصرفية وآلية تطبيقها. وأهمها : (الهندي ، 1999)

1- رأس المال:

يؤثر رأس المال في السياسة الإقراضية من خلال وجود علاقة قانونية بين مقدار رأس المال من جهة وحجم الائتمان الممنوح من جهة أخرى ، كما أن رأس المال يعدّ حاجزاً وقائياً يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع .

2- الربحية :

يعدّ المصرف أحد المؤسسات الهادفة إلى تحقيق الربح ، وبالتالي فإن السياسة الإقراضية للمصرف تقوم على أساس تحقيق الربح من خلال اعتماد سياسة إقراضية مرنة أو متشددة وفقاً لهامش المخاطرة التي يمكن للمصرف أن يتحملها .

3- المركز المالي للمقترض :

تعتمد المصارف على مجموعة من المؤثرات المالية التي تعكس الملاءة المالية للعميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته .

4- حاجات الاقتصاد الوطني :

تخضع السياسة الائتمانية لحاجات المجتمع من الائتمان وبالتالي فهي تتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي ، وغالباً ما تلجأ إلى التنويع في القروض لتلبية الحاجات الاقتصادية المختلفة من الائتمان لزيادة حجم الاستثمارات والإسهام في التنمية الاقتصادية .

5- استقرار الودائع :

لا شك أن استقرار الودائع لها تأثير مباشر على السياسة الائتمانية ، فكلما كانت الودائع تتمتع بالاستقرار النسبي فإن قدرة المصرف على منح الائتمان تزداد مما يمنحها الفرصة المناسبة لمنح الائتمان بدرجة أكثر تنوعاً وحجماً .

منح الائتمان المصرفي وأسس ومعايير ، ومراحله والعوامل المؤثرة في القرار الائتماني

1- أشكال الائتمان المصرفي

أشارت الكثير من الدراسات والابحاث في الفكر المالي والمصرفي ان للائتمان المصرفي عدة اشكال منها :

أ- **الائتمان النقدي**: هو الائتمان الذي يقدم بصورة مباشرة إلى الزبون ويسمى أيضا بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية المباشرة ويشمل:

(1) القروض: ويعرف القرض بصورة عامة على انه إمكانية شراء مادة أو

استدانة مبلغ بموجب وعد بالسداد، إن القروض تعتبر من أهم النشاطات الائتمانية التي تحقق أرباحا للمصارف وان منح القروض يعتبر أهم ما تقوم به المصارف لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

(2) السلف: هي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها المصارف التجارية إلى

موظفيها و زبائنهم الدائمين لأغراض تجارية أو اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بإرجاع السلفة مع مبلغ الفائدة دفعة واحدة.

(3) عمليات الخصم: الخصم هو عملية ائتمانية يضع المصرف بمقتضاها

تحت تصرف زبونه قيمة الورقة التجارية (كميالة أو سند أذني) ودون انتظار اجل السداد ويقوم المصرف بتحمل اجل الدين وتحصيل الورقة التجارية من المدين بقيمتها في موعدها.

(4) الدفع من تحت الحساب: يسمح البنك لزبونه أن يصبح حسابه مدينا

في حدود مبلغ معين أي أن يغطي الحساب في حدود معينة.

ب- **الائتمان التعهدي**: هو الائتمان الذي يقدم بصورة غير مباشرة إلى الزبون ويسمى أيضا بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية الغير المباشرة ويشمل:

1. الاعتماد المستندي: هو عبارة عن خطاب أو كتاب يتعهد بموجبه المصرف

بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل والمتصلة بالاعتمادات المستندية

أي إن المصرف يضم ذمته إلى ذمة الزبون في أداء الالتزامات التي تتجم عن

هذا الاعتماد ويستخدم الاعتماد المستندي في المعاملات الخارجية الخاصة

بالاستيراد والتصدير .

2. خطاب الضمان: تعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف

لزبائنهم لتسهيل أعمالهم مع الحكومات والشركات ويعرف بأنه تعهد كتابي

يتعهد البنك بكفالة احد زبائنه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث.

3. بطاقة الائتمان: هي البطاقة التي تصدرها المصارف تمكن حاملها الحصول

على حاجياته من البضائع ديناً.

ج- **الائتمان الإيجاري**: يتضمن هذا النوع من الائتمان قيام الشركات بتقديم طلب

إلى المصرف يتضمن عدد الأصل و نوعه ثم يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ثم

تأجيله إلى المستفيد منه و في نهاية مدة الإيجار يحق للمستفيد من الأصل تملكه

2- معايير إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف

1) يمنح الائتمان المصرفي بناء على مجموعة من الشروط ومن بينها وجود

الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون

أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي

على مفهوم إقراض والسلفيات حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة

على إحداها.

- الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر فمتخذ القرار الائتماني في البنك لا يستطيع أن ينتبأ بنتائج قراره بدقة كاملة ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به. يمكن لمحلل الائتمان من أجل تحليل المخاطر الائتمانية أن ينطلق من تطبيق نماذج المعايير الائتمانية المعروفة.
 - إدارة المخاطر في البنوك تقوم على عدد من المبادئ. مبادئ إدارة المخاطر في البنوك هي عملية يتم من خلالها (التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة) من المخاطر التي يواجهها البنك.
 - أكثر المخاطر التي تواجه البنوك هي مخاطر الائتمان وتقوم البنوك بإدارة مخاطر الائتمان من خلال مجموعة من المعايير وتسمى بمعايير إدارة مخاطر الائتمان. معايير إدارة مخاطر الائتمان عملية يتم من خلالها (تحديد وقياس ومتابعة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها) في البنك.
- ❖ أهم معايير إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك تتضمن:
- (1) توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية.
 - (2) توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان.
 - (3) توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته.
 - (4) توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية.

3- مفهوم المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية و هي كالآتي:

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.

لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد (أو في توقيينات السداد.

المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقرض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.

إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقرض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.

4- أسس منح الائتمان:

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

أ- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

- ب- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
- ت- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هديي الربحية والسيولة.
- ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق.

5 - معايير منح الائتمان:

ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

(أ) **الشخصية Character**: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات

والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

(ب) القدرة Capacity : وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض ، مثل مؤشرات ربحية النشاط ومعدل دوران المخزون والتدفقات النقدية وقابلية تحويل أصوله إلى نقدية ، وحجم مبيعاته ونوعية منتجاته وموقفها التنافسي ، وخصائص القوى العاملة لديه ، ومدى اعتماد الإدارة على أساليب الإدارة الحديثة .. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

(ج) رأس المال Capital: يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فـرأس مال العميل يمثل قوته المالية.

د) الضمان Collateral: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية.

هـ) الظروف المحيطة conditions: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعمل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

6-تدرج القروض وفقاً للمعايير الائتمانية المعروفة 5C'S (للاطلاع):

ويقصد بتدرج القروض تقسيمها إلى مستويات بحسب درجة المخاطرة الائتمانية المحيطة بها، وأشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاث من عناصر المخاطرة الائتمانية هي الشخصية والقدرة وراس المال، حيث ينتج عند دمجها (9) تسع درجات للمخاطرة الائتمانية وهي:

- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا.
 - الشخصية + القدرة - رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا إلى متوسطة.
 - الشخصية + قدرة غير كافية + رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا إلى متوسطة.

- قدرة + رأس المال + شخصية ضعيفة = مخاطرة ائتمانية متوسطة.
 - قدرة + رأس المال - شخصية ضعيفة = مخاطرة ائتمانية عالية.
 - شخصية - القدرة + رأس المال = مخاطرة ائتمانية عالية.
 - شخصية - القدرة - رأس المال = مخاطرة ائتمانية عالية جدا.
 - رأس مال - الشخصية - القدرة = مخاطرة ائتمانية عالية جدا.
 - القدرة - شخصية - رأس المال = المخادع.

وعلى وفق هذه الدرجات، تستطيع الإدارة المصرفية أن تحدد فيما إذا كانت هذه الدرجات متوفرة عند المقترض أم لا، وعلى ضوء ذلك يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح القرض أو رفضه.

7 - العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي

مصرف، وهي:

أ. **العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ب.العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل:

- أ- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
- ب- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
- ت- الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
- ث- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ج. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

1. الغرض من التسهيل.
2. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
4. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
5. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
6. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج

عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرف.

8-مراحل منح القرض

يمر منح القرض بمراحل متعددة يمكن إيجازها في سبعة خطوات رئيسية وهي:

أ- **الفحص الأولي لطلب القرض:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد و مقابلة المقترض ، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

ب- **التحليل الائتماني للقرض:** ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدره على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

ج- **التفاوض مع المقترض:** حول مقدار القرض، والغرض الذي سيستخدم فيه، وكيفية صرفه، وطريقة سداده، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.

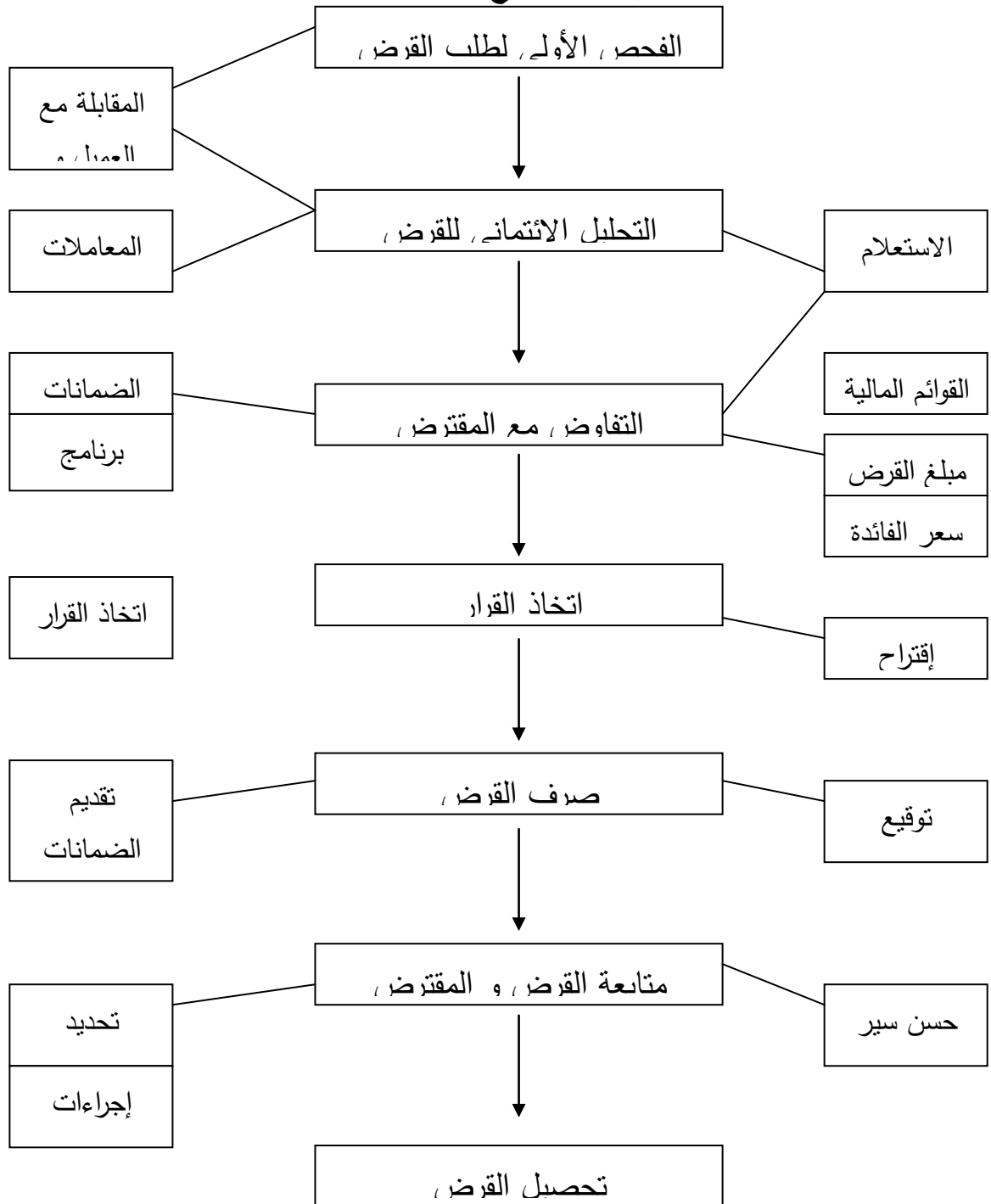
اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض وبناءا على هذه المذكرة يتم موافقة على منح القرض من سلطة الائتمانية المختصة.

د-صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستقاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

هـ- متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة. وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد، أو تجديد القرض لفترة أخرى.

و- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقبله أي من الظروف السابقة عند المتابعة و هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

إجراءات منح القرض و تحصيله :



الوحدة الثالثة

الائتمان التجاري

أولاً- مقدمة:

كنتيجة لتطور الأعمال التجارية واتساعها نشأت الحاجة إلى عملية البيع على الحساب " البيع الآجل".

وظهر في سجلات المنشآت مصطلح تعارف المحاسبون على تسميته بالمدينين: وهو يعني الحقوق التي نشأت للمنشأة على الغير من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات نتيجة العمليات التبادلية الاقتصادية والتي تمت بين المنشأة والغير وإن هذه الحقوق يمكن أن تصنف إلى نوعين (الراوي، سعادة: 2000، 175):

- المدينون التجاريون: وهي الحقوق الناتجة عن بيع سلعة أو تقديم خدمة على الحساب (بالدين).
- المدينون غير التجاريين: وهي الحقوق الناتجة عن التعامل مع المنشأة وتترتب بذمة المتعاملين معها حقوقاً معينة نتيجة أخذ سلفة أو قرض فيطلق على مثل هذه المعاملات " الحسابات المدينة الأخرى".

وبالتالي نجد أن المؤسسات وجدت نفسها أمام مصدر تمويل جديد يطلق عليه:

الائتمان التجاري: يعد الائتمان شكلاً من أشكال التمويل قصير الأجل الذي يمنح للمنشآت لتمكين من تمويل أصولها المتداولة (نادر: 2011، 289). والمستخدم في غالبية قطاعات النشاطات التجارية والصناعة (حسون، ص 230).

وهو شكل معروف لكل أنواع المنشآت ، وربما يكون أكثر المصادر شيوعاً . خصوصاً بالنسبة للمنشآت الحديثة، أو الصغيرة، أو تلك التي تعاني من ضعف في مركزها المالي، والتي تجد صعوبة في الاستفادة من الائتمان المصرفي.

انطلاقاً من القول الشهير بأن البنوك لا تمنح القروض إلا للأغنياء.

لذلك سيتم إلقاء الضوء لبيان تعريف وأهمية الائتمان التجاري كمصدر تمويل للمنشآت الاقتصادية، والعوامل التي تثر في منح الائتمان التجاري، وأشكال (طرق) منح الائتمان التجاري. وتكلفة الائتمان التجاري وشروطه وأسباب استخدامه ، ودوره في تأمين احتياجات المنشأة بشكل يضمن استمرارها في دنيا الأعمال.

ثانياً: تعريف الائتمان التجاري ودوره في تمويل المنشآت الاقتصادية:

يُعرف الائتمان التجاري بأنه: ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضاعة لإعادة بيعها وهذا التعريف يستبعد من الائتمان التجاري (عقل، 84):

- الائتمان الطويل الأجل أو المتوسط الأجل الذي يمنحه بائعو الأصول الثابتة.

- الائتمان الاستهلاكي ، كالبيع بالتقسيط.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه: " الائتمان الممنوح لمنشأة نتيجة شرائها المواد الخام ، أو البضاعة من دون أن يكون مطلوباً منها دفع قيمة المشتريات نقداً. ويكون مسموحاً لها بدفع قيمة مشترياتها خلال مدة زمنية قصيرة (نادر: 290).

ويعرف أيضاً بأنه: " نوع من الائتمان قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية". (رشاد العطا وآخرون، 80).

حيث يمنح الائتمان التجاري من طرف المورد للتاجر المشتري سواء كان شخصاً عادياً أو منشأة، عند قيام التاجر بشراء بضائع على الحساب بغرض إعادة بيعها، ومن ثم تسديد القيمة للمورد، ويتمثل الائتمان التجاري في أوراق الدفع والذمم الدائنة مع ملاحظة ضرورة استبعاد الائتمان طويل الأجل أو المتوسط الذي يمنحه بائعو الأصول الثابتة إلى المنشآت المشتريّة من الائتمان التجاري.

كما يعد الائتمان التجاري مصدراً من مصادر الأموال، لأن المشتري غير ملزم بدفع قيمة

البضاعة المشتراة إلا بعد استلامها.

وأطراف التعامل في الائتمان التجاري هما: المورد (المنشأة البائعة) والمشتري (المنشأة المشتري)، حيث يقوم المورد بتغطية احتياجات المشتري من المواد الأولية والخامات اللازمة لاستمرار عملياته التشغيلية الجارية على أساس الدفع المؤجل.

يتم الاتفاق مسبقاً على توقيت دفع قيمة المشتريات، وغالباً ما يكون ائتماناً مؤرخاً أي موسمياً بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تنتج سلعاً موسمية.

ويمنح أيضاً الائتمان التجاري للمنشآت التجارية حيث يقدم المورد السلع والبضائع على أساس الدفع المؤجل، في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه مسبقاً.

ويعد هذا النوع من التمويل من أكثر مصادر التمويل استخداماً للمنشآت نظراً لأن الموردين هم أكثر استعداداً لمنح الائتمان من البنوك (نادر، 292).

ومن خلال الدراسات الإحصائية في الدول المتطورة اتضح أن غالبية المنشآت الصناعية، وبيوت الجملة وبيوت التجزئة تعتمد في جانب كبير من نشاطها على الائتمان التجاري، وأن المنشآت الصغيرة تعتمد بدرجة أكبر على الائتمان التجاري من المنشآت الكبيرة، وقد دلت الإحصائيات أيضاً أنه كلما ارتفع معدل دوران البضاعة دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة على الائتمان التجاري في تمويل مشترياتها وهذا ما يفسر لنا اعتماد بيوت الجملة أكثر من المنشآت الصناعية وبيوت التجزئة على الائتمان التجاري (حسن، 230).

ثالثاً- العوامل التي تؤثر في منح الائتمان التجاري:

تحتاج المؤسسة إلى الائتمان التجاري القصير الأجل لتمويل رأس المال العامل في الحالة العادية، أو الموسمية، وعدم قدرتها على الحصول على القروض المصرفية، وتكون المؤسسات الصغيرة أكثر حاجة لمثل هذا النوع من الائتمان التجاري من المؤسسات الكبيرة، هذا ويعدّ الائتمان التجاري مصدراً تلقائياً يرتفع وزيادة نشاط المؤسسة.

وهناك مجموعتان من العوامل تؤثر في منح الائتمان التجاري هما (عقل، ص 85-86):

أ- العوامل الشخصية:

- مركز البائع المالي:

يحدد هذا العامل مقدرة البائع على منح الائتمان ، فعلى المالك ذو المصادر الذاتية الكافية أن يقدم قدرأ مناسباً من التمويل للآخرين، كذلك يكون بمستطاعه، أن يقرض الأموال من المصادر المختلفة لتقديم المزيد من الائتمان لعملائه.

- مدى رغبة البائع في التخلص من مخزونه:

يكون البائع ميالاً لمنح مزيد من الائتمان لعملائه إذا كان راغباً في التخلص من مخزونه خشية التغير في الموضع أو السعر أو الطلب.

- تقدير البائع لأخطار الائتمان:

إذا كانت التقديرات متفائلة، يتوسع البائع في الائتمان ، والعكس صحيح.

ب- العوامل الناشئة عن حالة التجارة والمنافسة:

- الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة:

الهدف من الائتمان هو توفير سلعة للبائع دون دفع ثمنها إلا بعد بيعها، لذا من المنطقي أن تتناسب مدة الائتمان والوقت اللازم للبيع، وهذا يتفاوت حسب طبيعة السلعة، فالائتمان الممكن منحه لبائع الآليات الثقيلة يختلف في مدته قطعاً عن مدة الائتمان لبائع المواد الغذائية، فالأول يحتاج لأشهر في حين يحتاج الثاني لأيام.

- طبيعة السلعة المباعة:

كلما كثر الطلب على السلعة ، وزاد معدل دورانها، كانت مدة الائتمان وشروطه أصعب لأن البائعين ليسوا بحاجة لتقديم مثل هذا الائتمان لتسهيل عملية البيع.

- حالة المنافسة:

المنافسة الشديدة تشل شروط الائتمان ، في حين تؤدي المنافسة الضعيفة إلى التشدد في

الشروط فشركة الإسمنت الأردنية وشركة مصفاة البترول تصران على البيع النقدي وتحصلان عليه، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لوضعهما الاحتكاري في السوق.

- موقع العملاء:

موقع العميل من المورد يحدّد كمية البضاعة المستوجب تخزينها، لذا كلما كان بعيداً زادت الحاجة إلى تخزين كمية أكبر، وكانت هناك حاجة أكبر للائتمان.

- الحالة التجارية:

عندما يعمّ الازدهار، تنخفض مخاطر الائتمان ويتوسع الجميع في منحه بشروط سهلة، والعكس قد يكون صحيحاً مع بعض التحفظ.

رابعاً: أشكال "طرق" الائتمان التجاري:

يمكن أن يأخذ الأشكال التالية:

أ- الحساب الجاري (الحساب المفتوح):

يُعدّ من أكثر أنواع الائتمان التجاري شيوعاً لبساطته وسهولة الحصول على الائتمان بواسطته، ويمتاز بالسرعة، إذ يكفي إصدار أمر توريد أو طلب البضاعة بالهاتف أو برقية أو رسالة لتقوم المنشأة الموردة ببحث المركز الائتماني للزبون، وتشحن البضاعة المطلوبة مع إرسال فاتورة يشار فيها إلى نوع البضاعة، وسعرها وثمرتها ومصروفات الشحن، وشروط الدفع والخصم الذي تمنحه المنشأة وغيرها من البيانات الأخرى المطلوبة.

وحسب هذا الشكل فإن المنشأة المشتريّة، غير ملزمة بتوقيع أية وثيقة بقيمة الديون المترتبة عليها والبائع يعتمد في منح هذا الائتمان على دراسات قام بها حول ملاءة الزبون المالية وقدرته على التسديد وتعد الفاتورة المرسلة من المنشأة البائعة والقيود المحاسبية في دفاترها وأمر الشراء المرسل من المنشأة المشتريّة بمثابة دليل مديونية المنشأة المشتريّة (حسن، 242).

كما يعد الحساب الجاري من أهم أشكال الائتمان التجاري، ويمثل الجزء الأكبر من عملياته، وغالباً تفضل المنشآت المدينة الاقتراض عن طريق الحسابات الجارية بدلاً من الأوراق التجارية، إذ إن هذه الأخيرة تعرض المنشآت المدينة إلى الكثير من المتاعب في حال تمكّنها من

الدفع في موعد الاستحقاق، لأن الدائن يتمكن بسهولة أن يؤثر في مركز المنشأة المالي مما يؤثر في سمعتها في السوق.

وبالتالي نجد أن الحساب الجاري من أهم أشكال الائتمان التجاري والأكثر تفضيلاً من المديرين لأنه لا يضع وثيقة بيد الدائن تسهل عليه اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقرض في حالة مواجهته لأية صعوبات (عقل، 86).

وللعلاقة الودية والثقة بالمنشأة المشترية دور كبير في الاعتماد على هذا النوع من الائتمان. ولا بدّ من التنويه هنا بأن الحسابات الجارية تظهر في ميزانية المورد كحسابات مدينة في جانب الموجودات المتداولة، وحسابات دائنة في جانب المطالبات المتداولة في ميزانية المنشأة المشترية.

ب- الكمبيالة:

وهنا يمول البائع المشتري بالبضاعة مقابل توقيع كمبيالات، لسداد ثمن البضاعة على دفعات محددة واضحة، ويميل معظم التجار إلى هذه الطريقة أكثر من ذلك لأن الكمبيالة إثبات قانوني بالحق النقدي ويستطيع البائع أيضاً استخدامها كنقد كأن يجيّرّها أو يبيعها أو يشتري بها بضاعة أو يودعها لدى البنك برسم التأمين ويحصل مقابلها على جزء من قيمتها (الزعيبي: 82). إذ تقوم المنشأة المشترية بتوقيع وثيقة يسجل فيها مبلغ الدين المتوجب على المنشأة تجاه البائع وتاريخ استحقاق الدين.

وهنا نجد أن هذا الشكل من الائتمان يمتاز عن سابقه بأنه دليل قانوني على مديونية الزبون تجاه المنشأة البائعة. ولا يمكن إنكاره لوجود توقيع الزبون على الكمبيالة.

ويمكن للمنشأة البائعة خصم الكمبيالة لدى المصرف الذي تتعامل معه والحصول على قيمة البضاعة قبل ميعاد استحقاقها بعد خصم الفوائد والعمولات. كما تجعل المنشأة البائعة في مركز قوي بالنسبة للعميل عند ميعاد الاستحقاق لأن عدم دفعه قيمتها يعرضه لإشهار إفلاسه والقضاء على سمعته التجارية، ولهذا نجد أن العملاء التجاريين يفضلون الحسابات المفتوحة على الشراء بموجب الكمبيالات (توفيق، ص 242).

ولا شك في أن تقديم الكمبيالة بوساطة البنك للتحصيل يزيد من فاعلية هذا التحصيل. علماً بأن الأوراق التجارية تظهر باسم، أوراق قبض تحت بند الموجودات المتداولة في ميزانية

المورد، وتظهر كأوراق دفع بجانب المطالب المتداولة في ميزانية المنشأة المشتري.

مما سبق نستنتج أن الحساب الجاري يعتبر من أهم أشكال الائتمان التجاري وتفضله معظم المنشآت، ولكن تمتاز الأوراق التجارية بقابليتها للتداول وبذلك يمكن للدائن تظهيرها للغير، كما يمكنه خصم هذه الأوراق لدى البنك قبل موعد الاستحقاق، مقابل عمولة يحصل عليها البنك.

مقارنة بين أشكال الائتمان التجاري

الحساب الجاري المفتوح	السندات والكمبيالات
1- هو اتفاق ودي بين المورد والمشتري، هو نوع من أنواع الائتمان التجاري (الشراء الآجل).	1- هو اتفاق غير ودي رسمي قانوني بين المورد والمشتري، وهو نوع من أنواع الائتمان التجاري (الشراء الآجل).
2- يقوم المورد بشحن المواد والخامات إلى المنشأة المشتري، مصحوبة بفاتورة توضح فقط كمية البضاعة وسعرها بالتفصيل.	2- يوقع المشتري على سند يثبت مديونيته للمورد، أو يوم المورد بسحب كمبيالة على المشتري.
3- لا يعد هذا النوع التزاماً قانونياً ولا دليل مديونية للمنشأة المشتري..	3- تشحن المواد والخامات عند قبول المشتري للكمبيالة والتوقيع عليها.
4- لا يوجد توقيع المنشأة المشتري على الفاتورة ولا أي وثيقة تثبت المديونية.	يعد هذا النوع دليل مديونية على المنشأة المشتري.
5- يمنح الائتمان التجاري بالاعتماد على الثقة بالمشتري وملاءته المالية، وسمعته في السوق.	5- يوجد توقيع المنشأة المشتري وبالتالي هو دليل قانوني على مديونية المنشأة. ويمكن اللجوء إلى القضاء لتحصيل الديون.
6- لا يمنح هذا النوع من الائتمان التجاري للشركات الضعيفة، أو التي درجة الثقة فيها ضعيفة، وذات السمعة المالية غير الجيدة، والشركات الجديدة.	6- لا يمنح هذا النوع من الائتمان التجاري إلا للشركات الضعيفة، أو التي درجة الثقة فيها ضعيفة، وذات السمعة المالية غير الجيدة والشركات الجديدة.

ت- الشيكات المؤجلة:

وهي واسعة الانتشار، ووسيلة غير مفضلة لدى المدينين لخطورتها ولعدم التزامية الأجل الواردة فيها (عقل، ص 86).

ث- الاعتماد المستندي:

ويستعمل في حالة الصفقات الدولية (التي تبرمها المنشآت المحلية مع العملاء والموردين الأجانب) والاعتماد المستندي هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناءً على طلب مستورد بضائع لصالح مصادرها يتعهد فيه المصرف برفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية أجل محدود مقابل استلامه مستندات الشحن طبقاً لشروط الاعتماد والتي تظهر شحن بضاعة معينة بمواصفات وأسعار محددة وتتمثل أطراف الاعتماد المستندي فيما يلي:

- طالب فتح الاعتماد (المستورد).
- المصرف مصدر الاعتماد (مصرف المستورد).
- المستفيد من الاعتماد (المصدر).
- المصرف مبلغ الاعتماد (مصرف المصدر).

خامساً- شروط الائتمان التجاري:

ويمكن فهم شروط الائتمان التجاري إذا أصبحنا ملمين بالعوامل الثلاثة التي قد ينطوي عليها هذا الائتمان وهي (الزعيبي، 84):

- أ- الخصم المسموح به أو الخصم النقدي: وهو الخصم الذي يمنح إذا قام المدين بالسداد النقدي خلال فترة زمنية، ويختلف هذا الخصم عن الخصم التجاري الذي هو عبارة عن التخفيض (نسبة مئوية من سعر الفاتورة) الذي يمنح للموزعين، كما يختلف عن خصم الكمية الذي هو عبارة عن التخفيض الممنوح في حالة الشراء بكميات معينة.
- ب- فترة السداد: وهي الفترة الزمنية التي ينبغي السداد خلالها حتى يمكن الحصول على الخصم النقدي. وهذه المدة تكون قصيرة في العادة، وتتراوح ما بين 10-20 يوماً.

ت - فترة السماح: وهي الفترة الزمنية التي يمكن أن تمرّ قبل سداد الفاتورة وذلك في حالة عدم الحصول على الخصم النقدي.

وتتفاوت شروط الائتمان التجاري تفاوتاً كبيراً وسنقتصر على الأحوال التالية:

- الدفع نقداً قبل الاستلام cash before delivery: لا تنطوي هذه العملية على أي ائتمان، وتستعمل عندما لا يتمتع العميل المشتري بثقة البائع حيث يصر على الدفع قبل شحن البضائع له.

- الدفع نقداً عند الاستلام cash on delivery: وتشحن البضاعة للمشتري، لكن لن يسمح له باستعمالها إلا بعد دفع ثمنها كاملاً، وتتضمن هذه الحالة بعض المخاطر للبائع، تتمثل في احتمال رفض المشتري للبضاعة عند وصولها، وهنا قد يتكلف البائع مصاريف إعادتها إليه، أو بيعها لجهة أخرى في المنطقة نفسها، أو القبول بشروط المشتري الأصلي التي قد لا تكون مناسبة.

- الشروط النقدية cash Terms: ينطوي هذا النوع على منح الائتمان لفترة قصيرة في حدود أسبوع، والغرض منه تمكين المشتري من استلام البضائع وفحصها وتدقيق الفاتورة، وهذا يتطلب أن تكون هناك ثقة في مقدرة المشتري وثقة في تعامله.

- الشروط العادية Normal Terms: يمنح المشتري مدة زمنية من تاريخ تحرير الفاتورة لكي يقوم بالسداد، وإذا سدد خلال فترة قصيرة خلال المهلة الممنوحة له، فإنه يحصل على خصم تعجيل الدفع.

ويعبر عن هذه الشروط كما يلي: $10/2$ صافي $30(2/10$ صافي $30)$.

ويعني ذلك أن للمشتري الحق في أن يختار بين الدفع خلال العشرة أيام الأولى من تاريخ الفاتورة، ويحصل على خصم نقدي مقداره 2% ، أو سداد الفاتورة بالكامل وبدون خصم في نهاية مدة الائتمان التجاري الممنوح البالغة 30 يوماً.

- السداد الشهري: يسمح للمشتري وفق هذه الطريقة بالقيام بالسداد مرة واحدة في الشهر، حيث يحصل المشتري على خصم نقدي إذا حدث السداد خلال فترة معينة من

الوحدة الثالثة: الائتمان التجاري

الشهر . وهذه الطريقة تستخدم في حال تعدد العمليات أي أن المورد يقوم بشحن طلبات للمشتري خلال الشهر الواحد.

- السداد الموسمي Seasonal dating: يعتمد المورد حسب هذه الطريقة إلى تحرير الفاتورة بتاريخ لاحق لتاريخ شحن البضائع.
- والدافع الرئيسي لاستخدام هذه الشروط هو تشجيع المشتري على إرسال طلباته الخاصة بالبضائع الموسمية قبل موسم المبيعات حتى يمكن للمورد الحكم على سوقه وتنظيم إنتاجه.
- إرسال البضاعة برسم البيع consignment: تبقى ملكية البضاعة في هذه الحالة ويكون المرسل له مؤمناً عليها حيث يجب فصلها عن البضاعة ويقوم بتوريد ثمن ما يباع منها للمرسل.

السياسة الائتمانية

1-تعريف السياسة الائتمانية:

السياسة الائتمانية: هي مجموعة المبادئ و الأسس التي تنظم أسلوب دراسة و منح التسهيلات الائتمانية، و أنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، و كيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب و أنواعها و آجالها الزمنية، و شروطها.

كما تعرف أيضا السياسة الائتمانية بأنها: هي مجموعة الإجراءات و القواعد و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و موصفات الائتمان و تلك التي تحدد ضوابط منح الائتمان و متبعتها و تحصيله

كما تعرف السياسة الائتمانية للبنك بأنها: هي مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك و تحدد فيها معايير و شروط و نطاق و حدود و أنواع و سلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك، قبل تناول ملامح السياسة الائتمانية للبنك يجدر بنا معرفه الفرق بين الاستراتيجية الائتمانية، و الإجراءات الائتمانية:

تعرف الاستراتيجية الائتمانية على انها: هي الإطار العام او الاتجاه والمسار الرئيسي الذي ينتهجه البنك بغرض تحقيق أهدافه في الأجل القصير والطويل، وتسير الاستراتيجية الائتمانية للبنك في اتجاه وإطار الاستراتيجية الائتمانية القومية التي يضعها البنك المركزي على المستوى الكلي للاقتصاد القومي.

اما الإجراءات الائتمانية فهي: الخطوات التفصيلية والأساليب التحليلية الفنية المحددة في إطار تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك، وهي إجراءات مرحلية تتعامل مع العملية الائتمانية من بدايتها بدأ بطلب العميل للتسهيلات و مروراً بمراحلها المختلفة وحتى نهايتها حتى قيام العميل بسداد الائتمان والفوائد للبنك.

3-أهداف السياسة الائتمانية:

1- منع التضارب والارباك في العمل: فوجود السياسة سيعجل متخذي القرار، وحتى العاملين والمتعاملين، على بيئة من أسلوب أو طريقة تفكير المصرف، وبالتالي يمنع الاجتهاد والتقاطع في الأداء مما يقود إلى خلق تنسيق في العمل ، وتتعد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية، سواء كانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان ونشاط التقنيش بالمصرف، أو أطراف خارجية ممثلة بالمصرف ومراقبي الحسابات.

- 2- ترشيد القرار الائتماني:** من خلال تحديد المجالات التي يمكن توظيف الأموال فيها وعلى ضوء المعطيات المتاحة لاتخاذ القرار الائتماني وتأثير العوامل الاقتصادية، فيدخل ضمن هذا التحديد مثلاً أنواع الائتمان الذي يمنحه المصرف، مدة الاستحقاق، والمجالات التي يركز عليها المصرف، وحدود التركيز الائتماني، وشروط السحب على المكشوف للزبون الواحد.
- 3- يسهم وضع سياسة ائتمانية سليمة في الحفاظ على أموال المودعين:** وذلك من خلال التأكيد على سلامة الائتمان من جهة، وتعظيم الإيراد المرغوب به من جهة أخرى، أي خلق التوازن بين عناصر السيولة والربحية والامان، وتسهم السياسة الائتمانية في تحقيق رسالة المصرف، وأهدافه في حدود الإمكانيات المالية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للمصرف.
- 4- خلق انسجام بين المصرف والدولة(تحقيق أولويات التنمية):** فالسياسة الائتمانية عندما يرسمها المصرف يجب أن تأخذ بالاعتبار سياسات الدولة وتوجهها في تنمية قطاعات معينة دون أخرى أو التركيز، ربما مرحلياً، على قطاع معين أو نشاط اقتصادي بذاته، وبالتالي سيكون هناك تناغم بين توجهات الدولة والمصرف من خلال السياسة الائتمانية.
- 5- التوافق العام مع حماية المجتمع واعتبارات البيئة:** فبالرغم من وجود بعض الائتمانات ذات العائد الكبير، إلا أن المصرف يمتنع عن منحها أو تقديمها للزبون كونها تتعارض مع قيم المجتمع وأخلاقياته ولا تنسجم مع توجهات المجتمع أو لأنها تضر بالبيئة مثلاً.
- 2-ملامح السياسة الائتمانية:**

بعد التعرف على السياسة الائتمانية يمكن الوصول الى اهم ملامحها وهي:

- 1-السياسة الائتمانية:** تترجم الى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للبنك في صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في صورة كتيب او دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كل مل كان هنالك جديد، ويجب ان تتجاوب دائماً مع المستجدات.
- 2-السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للبنك:** فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمه، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصا الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.
- 3-السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة:** فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محدده، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد

أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك واجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها البنك وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

4-السياسة الائتمانية تخدم أطرافاً متعددة: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواء كانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو أطراف خارجية ممثلة بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقاً للصلاحيات المخولة لها وفي إطار السياسة الائتمان للبنك وفقاً للشروط والمعايير التي تتضمنها كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي.

5-السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي: من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للبنك الواحد، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.

6-السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته.

2-مكونات السياسة الائتمانية:

تتكون السياسة الائتمانية من مجموعة من المقومات ، وتعد هذه الأركان والمقومات الأساسية حد أدنى لصناعة أي سياسة ائتمانية جيدة وسليمة، إلا ان هذه الأركان والمقومات لا تحول دون اختلاف السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة، ولا ينشأ هذا الاختلاف بسبب هذه الأركان او المقومات ولكن مصدر هذا الاختلاف مرجعه الى اختلاف طبيعة مصادر الأموال بين البنوك واختلاف أغراض وأهداف البنوك، واختلاف طبيعة عمل البنوك وحجمها، واختلاف تراكم الخبرة بين البنوك وما الى ذلك من عوامل أخرى، ومن هذه المكونات:

. أولاً :تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها البنك.

يختلف النطاق الجغرافي من بنك لآخر، وتعتمد حدود النطاق الجغرافي للبنك على مجموعة من العوامل:

1-حجم البنك.

2-أهداف وطبيعة نشاط البنك.

3-الظروف الاقتصادية السائدة.

فبالنسبة لحجم البنك كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه، فإن البنوك الصغيرة تمارس أعمالها من خلال عدد محدود من الفروع إضافة الى مركز البنك الرئيسي.

على العكس من البنوك الكبيرة، أما البنوك الدولية والتي يتجاوز نشاطها المصرفي والائتماني الحد الجغرافي الذي ينتمي إليه مركزها الرئيسي وتنتشر فروع و وحداته المصرفية، قد تصل لآلاف الفروع والوحدات المصرفية في مجموعة كبيرة من الدول.

-أما بالنسبة لأهداف وطبيعة نشاط البنك كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه، نجد ان البنوك الزراعية- على سبيل المثال لا الحصر- يكون ضمن أهداف إنشاءها التواجد في الأقاليم الزراعية بالقرب من المزارعين، كما ان البنوك الزراعية يكون من ضمن أهدافه التواجد في المدن والتجمعات الصناعية، ومن هنا فان أهداف وطبيعة نشاط البنك تؤثر بدرجة كبيرة في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط البنك.

-وبالنسبة للظروف الاقتصادية السائدة كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط البنك، فنجد في أوقات الانتعاش والرواج الاقتصادي التوسع في النشاط ظاهرة ملحوظة ومرغوبة في معظم الأنشطة الاقتصادية، وتكون البنوك مستعدة للاستجابة لهذا التوسع في صور توسيع للنطاق الجغرافي لنشاطها بفتح فروع جديدة في أقاليم مختلفة والعكس صحيح في حال الكساد والركود الاقتصادي.

ثانياً :تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك

تحدد السياسة الائتمانية للبنك المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك ويهدف الى تمويلها من خلال التسهيلات الائتمانية، فالنشاط الاقتصادي يختلف في مدى تنوعه من دولة لأخرى وتقلب الهيكل الاقتصادي لها كما يختلف النشاط الاقتصادي من إقليم لآخر ومن مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة، وعندما تحدد السياسة الائتمانية لأنشطة اقتصادية معينة وتستبعد أنشطة أخرى من دائرة اهتمام البنك إنما تترجم أهداف البنك، فعلى سبيل المثال لا الحصر- فان البنوك الصناعية عندما ترسم السياسات الائتمانية لها فأنها تحدد في قائمة اولوياتها قطاع الصناعة ثم القطاعات المرتبطة به، لهذا فان تحديد السياسة الائتمانية لأنشطة اقتصادية معينة لمنحها التسهيلات الائتمانية يرجى أساسا الى

أهداف البنك وطبيعة نشاطه. ويساهم الهيكل الاقتصادي بدور كبير جدا في رسم السياسات الائتمانية للبنوك من حيث نطاق الأنشطة الاقتصادية التي تخدمها هذه السياسات الائتمانية، حيث يختلف الهيكل الاقتصادي في الدول المتقدمة عن نظيره في الدول النامية فيكون متنوع بدرجة كبيرة جدا في الدول المتقدمة ويتسع قطاع الخدمات فيه بدرجة بالغة التطور، أما في الدول النامية فيتصف الهيكل الاقتصادي لها بالاعتماد على إنتاج المواد الأولية أو الصناعات الاستخراجية بنسبة تزيد عن 90 % لذلك فان السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في الدول المتقدمة تكون أكثر اتساعا من حيث تنوع الأنشطة الاقتصادية التي تقدمها وذلك بالمقارنة بالسياسات الائتمانية للبنوك العاملة في الدول النامية وذلك لاختلاف الهيكل الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي في كل منها بدرجات كبيرة.

ثالثا: تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك

يعتبر تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية بعملية منح الائتمان المصرفي كما يعد هذا التحديد من الأركان الرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك، فبالنسبة لإدارات منح الائتمان تقوم باستبعاد طلبات القروض والتسهيلات التي لا تقرها السياسة الائتمانية للبنك بصورة تلقائية ودون اتخاذ أي إجراءات ائتمانية بشأنها، ولا شك ان هذا الأجراء يتضمن ترشيحا للوقت والجهد وذلك بالمقارنة بقيام الإدارات الائتمانية بدراسة هذه الطلبات التي لا تقرها السياسة الائتمانية للبنك والانتهاج الى التوصية برفضها بعد مرورها بالمراحل المختلفة للدراسة الائتمانية، وعندما تحدد السياسة الائتمانية أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك لعملائه فان هذا التحديد يكون محددا على سبيل الحصر. ومن العوامل التي تؤثر في تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك عند صياغة السياسة الائتمانية له :حجم البنك، وطبيعة نشاطه، ومصادر الأموال المتاحة للبنك وطبيعتها، وطبيعة الاقتصاد الذي يعمل فيه البنك. ويكون تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك من حيث الجوانب التالية:

- عملة القروض(بالعملة المحلية او الاجنبية).
- الأغراض التي تخصص لها القروض والتسهيلات الائتمانية.
- أجال منح القروض(الحدود القصوى لأجال استحقاق القروض.
- طبيعة الضمانات المقبولة من جانب البنك.

وتحدد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك يكون خاضع للمراجعة والتعديل من ان الى آخر وفقا للتطورات في حجم البنك ومدى نمو نشاطه وللتغيرات في المناخ الاقتصادي والتجاري السائد.

رابعا :تحديد أنواع الضمانات والنسب التسليفية لها

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك تحديدا قاطعا ودقيقا وعلى سبيل الحصر لأنواع الضمانات المختلفة والنسب التسليفية الدنيا والقصوى لها وترجع أهمية تحديد الضمانات والنسب التسليفية لها في السياسة الائتمانية للبنك الى عدم ترك هذا الأمر للخبرة والتقدير الشخصي لمسئولي الائتمان من جهة، ومن جهة أخرى الى عدم السماح بقبول الضمانات المقدمة من العملاء للحصول على التسهيلات الائتمانية قبولاً عشوائياً يؤدي في النهاية الى زيادة المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك.

وتختلف الضمانات والنسب التسليفية لها من سياسة ائتمانية لأخرى، فالبنوك العقارية تقبل الضمانات العقارية وتتوسع في قبولها كما ان البنوك الصناعية تقبل الضمانات الصناعية والبنوك التجارية لا تقبل الضمانات العقارية والصناعية إلا في حدود ضيقة وفي ظروف استثنائية، وتختلف النسب التسليفية للضمانات من ضمان لآخر وتعتمد تحديد النسب التسليفية للضمانات على عاملين رئيسيين هما:

أ- مدى قابلية الضمان للتسييل.

ب- مدى استقرار قيمته بمرور الوقت.

وبالنسبة للعامل الأول فكلما كان الضمان المقدم للبنك قابل للتسييل كلما ارتفعت النسب التسليفية له والعكس صحيح. وبالنسبة للعامل الثاني فكلما كانت القيمة السوقية للضمان مستقرة كلما ارتفعت النسب التسليفية له، فالعلاقة طردية بين كل من مدى قابلية الضمان للتسييل والنسب التسليفية له وبين مدى استقرار قيمة الضمان السوقي والنسب التسليفية له أيضا.

خامسا :تحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض

يرتبط تحديد أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية والضمانات والنسب التسليفية لها في السياسة الائتمانية للبنك ارتباطا كبيرا بتحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض، وذلك نظرا للارتباط الكبير بين أجل الاستحقاق وأنواع القروض والتسهيلات الائتمانية ، وتتضمن السياسة الائتمانية للبنك تحديدا للأجل القصوى لاستحقاق القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة عامة على مجموعة من العوامل أهمها:

1-الغرض من طلب الائتمان

2- طبيعة الضمان المقدم

3-مصادر الأموال في البنك

-يؤثر الغرض من طلب التسهيلات الائتمانية في تحديد أجل استحقاق هذه التسهيلات في الملائمة بين أجل الاستحقاق والأغراض التي سيوجه لها الائتمان الممنوح، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإذا كان الغرض من طلب العميل للتسهيلات الائتمانية استخدامها في تمويل أصول رأس المال فيتعين ان تكون التسهيلات طويلة او متوسطة الأجل. أما إذا كان الائتمان المطلوب لتغطية عمليات ذات طبيعة قصيرة الأجل كعمليات راس المال العامل مثل شراء الخامات وتوفير السيولة فمن الطبيعي أن يكون الائتمان المصرفي الممنوح من البنك قصير الأجل.

-كما يرتبط اجل الائتمان الممنوح بطبيعة الضمان المقدم، فالضمانات ذات الطبيعة القصيرة الأجل كالبضائع والكمبيالات تكون ملائمة لمنح ائتمان قصير الأجل بضمانيها، والعكس صحيح بالطبع، ولا يمكن تصور منح تسهيلات ائتمانية متوسطة الأجل بضمن كمبيالات تستحق السداد خلال عام لان هذا يعني في جوهره منح ائتمان قصير الأجل.

-ويتأثر أيضا تحديد أجال استحقاق القروض بحجم وطبيعة مصادر الأموال المتاحة للبنك، فكلما كانت هذه الموارد المالية مستقرة وكبيرة كلما كان البنك أكثر قدرة على منح الائتمان المصرفي لأجال أطول والعكس صحيح، وتؤثر هذه العوامل الأربعة في تحديد الحدود القصوى لأجال القروض والتسهيلات الائتمانية بنسب متفاوتة من بنك لآخر ولا بد من أخذه في الاعتبار دائما ومجموعة عند تحديد أجال استحقاق القروض والتسهيلات.

سادسا: تحديد شروط ومعايير منح الائتمان

ترتبط شروط ومعايير منح الائتمان بالجدارة الائتمانية التي يجب ان تتوفر في العميل طالب الائتمان، وتعكس تحديد السياسة الائتمانية للبنك لحدود الجدارة الائتمانية لعملائه مستوى المخاطرة الائتمانية التي يرغب ويقدر البنك على تحملها، وبصفه عامه يحكم تحديد الجدارة الائتمانية للعميل خمس عوامل هي:

1-المقدرة -2 الشخصية -3 راس المال -4 الضمان-5 الظروف السائدة

باللغة الإنكليزية لذلك تسمى باللغة الإنكليزية C وتبدأ هذه العوامل جميعها بحرف 5 ويودي تحديد الحد الأدنى للجدارة الائتمانية للعملاء الى استبعاد صحيح. الحصول على (C's) القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء الذين لا يتوفر فيهم الحد الأدنى للجدارة الائتمانية.

وعندما تحدد السياسة الائتمانية للبنك شروط ومعايير صارمة ومتشددة إنما يعكس ذلك عدم رغبة البنك في مواجهة مستويات مرتفعة من المخاطر الائتمانية والعكس صحيح . وعندما تسمح السياسة الائتمانية بمنح ائتمان مصرفي يعادل في قيمته % 200 من راس مال العميل، وتسمح لسياسة ائتمانية أخرى بمستوى 100% من راس مال العميل، فان السياسة الائتمانية الأولى تتضمن السماح لمستوى اكبر من المخاطرة الائتمانية بالمقارنة بالسياسة الائتمانية الثانية، وترجع العلاقة بين حدود التسهيلات الائتمانية وحجم راس مال العميل الى الموازنة بين الاقتراض والتمويل الذاتي في تمويل نشاط العميل بالشكل الذي يجعل الجزء الأكبر من المخاطر المرتبطة بمزاولة النشاط يقع على عاتق العميل، والجزء الأقل منها يقع على عاتق البنك. ويخدم تحديد شروط ومعايير منح الائتمان في السياسة الائتمانية للبنك كل من الوظيفة التنفيذية والرقابة على منح الائتمان المصرفي سواء كانت رقابة داخلية او رقابة خارجية.

سابعا: تحديد حدود التركيز الائتماني

تحدد السياسة الائتمانية للبنك الحدود القصوى المسموح بها للتركيز الائتماني، وبين التركيز والتنوع الائتماني تكمن المخاطر الائتمانية ألمصاحبة لمنح الائتمان المصرفي بدرجاتها المختلفة، فزيادة حدة التركيز الائتماني تعني ارتفاع المخاطر الائتمانية، وزيادة درجه التنوع الائتماني تعني انخفاض المخاطر الائتمانية، فالتركيز

الائتماني هو الحالة العكسية للتنوع الائتماني. وتتناول السياسة الائتمانية للبنك لحدود التركيز الائتماني من زوايا وإبعاد مختلفة وتختلف حسب العميل الواحد، وحجم الأصول، ونوع النشاط، ونوع الضمان. فنجد ان بعض السياسات الائتمانية للبنوك تحدد الحد الأقصى للقروض والتسهيلات الائتمانية التي يمكن ان يمنحها البنك للعميل الواحد كنسبة محددة من رأسمال البنك وتقل عن النسبة التي يحددها قانون البنوك والائتمان، فنجد ان بعض السياسات الائتمانية تحدد هذه النسب طبقا لقانون البنوك والائتمان أي في حدود نفس النسبة المحددة في القانون المذكور أي (10 %) من رأسمال البنك واحتياطياته (والغرض من تحديد هذه النسبة في السياسة الائتمانية توزيع المخاطر الائتمانية الناشئة عن حجم التسهيلات عند تركزها في عدد محدود من العملاء).

-كما تحدد السياسة الائتمانية للبنك حدود التركيز الائتماني من حيث حجم الأصول والاستثمارات للعميل المقترض، وذلك بغرض توزيع المخاطر الائتمانية الناشئة عن الحجم، فالنشاط الاقتصادي بشكل عام ينطوي على قدر ما من المخاطر ويختلف حجم المخاطر التي يواجهها أي مشروع باختلاف حجم أصوله واستثماراته الإجمالية، وتوزيع محفظة قروض وسلفيات البنك على عدد من العملاء من حيث حجم الأصول يتضمن في جوهره توزيع للمخاطر الائتمانية.

ثامنا :تسعير الفائدة على القروض والمصروفات الإدارية

تتعرض السياسة الائتمانية للبنك للفائدة على القروض والتسهيلات والمصروفات الإدارية الأخرى المرتبطة بمنح الائتمان المصرفي، فلا يمكن تصور ترك هذه الأمور للجهات التنفيذية، ويتوقف تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات من خلال السياسة الائتمانية للبنك على مجموعه من العوامل أهمها.

- سعر الإقراض والخصم
- تكلفة الأموال
- المنافسة
- أجال الاستحقاق
- الربحية والسيولة
- درجة المخاطر.

فنجد ان تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات يعتمد بدرجة كبيرة جدا على تكلفة الأموال المتاحة للبنك ولكن بصورة ليست مطلقة، لان البنوك المركزية تقوم بتحديد سعر الفائدة والخصم، وبالرغم من تكلفة الأموال في البنك هي المحك الأساسي في تسعير الفائدة، إلا إنه مقيد بعوامل أخرى بخلاف تدخل البنوك المركزية في تحديد أسعار الفائدة، حيث يتأثر تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات بعامل المنافسة، فأوضاع المنافسة بين البنوك لها تأثيره المباشر والقوى على تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات، فكلما زادت حدة المنافسة بين البنوك انعكس ذلك في صورة انخفاض في أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات ولكن مدى هذا الانخفاض مقيد ومحدد دائما بتدخل البنوك المركزية في تحديد أسعار الفائدة، وإذا كان هذا

التحديد في صورة حدود قصوى وحدود دنيا لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات، فان نطاق المنافسة بين البنوك سينحصر بين هذه الحدود، ولا شك ان زيادة الطلب على القروض والتسهيلات تؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة، وينعكس ذلك على سياسة تسعير الفائدة بالطبع، وتؤثر أجال استحقاق القروض والتسهيلات على تسعير الفائدة، في ان التسهيلات القصيرة الأجل يتم منحها عادة بسعر اقل من التسهيلات والقروض متوسطة وطويلة الأجل، ويرجع ذلك الى أن أسلوب حساب الفائدة على التسهيلات القصيرة الأجل يتم وفقا لأسلوب الفائدة المركبة أما بالنسبة للقروض فيتم احتساب الفائدة عليها وفقا لأسلوب الفائدة البسيطة، كما يرجع أيضا الى أن الائتمان قصير الأجل يكون مستحق السداد في الفترة القصيرة او في الأجل القصير، ويمكن اعادة إقراضه بعد تحصيله مرات مختلفة أما الائتمان متوسط الأجل والطويل سوف يتم استرداده على سنوات وعلى دفعات او أقساط وبالتالي إعادة إقراضه مرة أخرى ستستغرق وقتا أطول من الائتمان قصير الأجل، لذلك تؤثر الموازنة المطلوبة بين الربحية والسيولة في تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات فوجود أموال قابلة للإقراض وزائدة عن اعتبارات السيولة يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات وذلك في حدود هيكل أسعار الفائدة والحد الأدنى لها ربما لا يخل بالعلاقة المعروفة بين الربحية والسيولة، كما تؤثر المخاطرة الائتمانية لأنواع معينة من القروض والتسهيلات في تحديد أسعار الفائدة عليها حيث نجد ان القروض والتسهيلات المكفولة بضمانات سائله او قابله للتسييل الفوري تمنح بالحد الأدنى لأسعار الفائدة، كما ان القروض والتسهيلات الائتمانية المرتفعة المخاطر او بدون ضمان تم منح بالحد الأقصى لأسعار الفائدة المعمول بها، ويتبين من المناقشة للعوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك بصفة عامه ان حرية البنوك في تحديد أسعار الفائدة غير مطلقه حيث يتدخل فيها البنك المركزي بشكل مباشر ويرجع ذلك الى :أهمية سعر الفائدة كأداة بالغة التأثير والخطورة، ولها أبعادها المالية والنقدية والاقتصادية ومؤثره جدا، لذلك تمارس البنوك المركزية في جميع دول العالم وبصرف النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادي تأثيرا كبيرا ومباشرا في تحديد أسعار الفائدة ولا تتركها للمنافسة الحرة إلا في حدود مخططة ومقصودة لتحقيق أهداف سياسية اقتصادية، وسياسة مالية، والدولة التي تقوم أحيانا بدعم أسعار الفائدة بغرض تشجيع إقامة المشروعات والأنشطة المرغوبة اقتصاديا تتحمل الموازنة العامة هذا الدعم إلى هذا النوع من القروض الذي يسمى بالقروض المدعمة أو الميسرة.

وبجانب تحديد السياسة الائتمانية لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك فأنها تحدد أيضا المصروفات الإدارية التي يتقاضاها من العملاء أصحاب التسهيلات الائتمانية، وذلك نظير المصروفات اللازمة للتداول ودراسة طلبات التسهيلات، ولا شك ان تحديد السياسة الائتمانية لأسعار الفائدة للقروض والتسهيلات، وتحديد المصروفات الإدارية يعد في جوهره مدخلا أوليا لتخطيط أرباح البنك في المدى القصير والطويل، وتخضع سياسة تسعير الفائدة للمراجعة من ان الى آخر وفقا للتطورات التي تلحق بالعوامل المؤثرة فيها.

تاسعا :تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية

من الأركان الرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك تحديد السلطات والصلاحيات المختصة بمنح الائتمان المصرفي وفقا للمستويات الإدارية المختلفة التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك، ويجب ان يكون هذا التحديد واضحا ومتضمنا لحدود هذه الصلاحيات الائتمانية. وطبقا للمبدأ الإداري المعروف) السلطة والمسئولية (فان المسؤولين المخولين سلطة البت في طلبات القروض والتسهيلات وإصدار الموافقات الائتمانية، يكونون مسئولين عن سلامة هذه الموافقات من حيث مدى مطابقتها للسياسة الائتمانية للبنك.

وتتخذ صلاحيات منح الائتمان المصرفي في البنوك المختلفة الأشكال الآتية:

1-الصلاحيات الفردية 2- الصلاحية الجماعية 3- لجنة الائتمان

-الصلاحيات الفردية: تخول سلطه منح الائتمان وفقا لهذا الأسلوب لشخص او مسؤول واحد يكون غالبا مدير الفرع او الوحدة المصرفية أو مدير الائتمان، وتكون له صلاحية البت في طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية حتى مبلغ محدد، وعند تجاوز طلب القرض او التسهيلات لهذا المبلغ أي لحدود صلاحياته الائتمانية يتم رفعه الى السلطة الائتمانية المختصة والأعلى، بعد إعداد الدراسة الائتمانية متضمنا التوصية بالموافقة أو الرفض أو يتم رفع الطلب لدراسته بمعرفة السلطة الائتمانية المختصة.

-الصلاحيات الجماعية: تخول سلطة منح الائتمان وفقا لهذا الأسلوب الى أكثر من شخص او مسؤول، فتكون من اختصاص مدير الفرع ومدير الائتمان، او مدير الائتمان ونائب مدير الائتمان، او مدير الفرع ونائب مدير الفرع ومدير الائتمان، وتخول لهم سلطة البت في طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية حتى مبلغ معين، وفي حالة تجاوز مبلغ القروض او التسهيلات حدود السلطة الائتمانية المخولة لهم، يتم رفع الطلب الى السلطة الائتمانية المختصة والأعلى تماما كما هو متبع بالنسبة للصلاحيات الفردية.

-لجنة الائتمان: تشكل لجنة الائتمان في صورة لجنة رسمية وتخول لها سلطات منح الائتمان المصرفي، وتكون لجنة مركزية بالمركز الرئيسي، او لجان فرعية لفروع البنك، او بمنطقة جغرافية تضم عدد من فروع البنك، ويمكن ان تكون في صورة لجنة فرعية تختص في البت بطلبات القروض والتسهيلات الخاصة بنوع معين، مثل لجنة قروض التجارة الخارجية ويعين للجنة الائتمان رئيس وأعضاء وسكرتير ويتم تحديد إجراءات التصويت والعدد الكافي لصحة انعقادها لسريان قراراتها وحدود سلطاتها الائتمانية في القرار الخاص بتكوينها.

عاشرا: تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة

تحدد سياسة الائتمانية أنواع البيانات والتقارير اللازمة لأغراض الرقابة كما تحدد توقيت تقديمها سواء كان دوريا او في أي لحظة وفقا لما تطلبه أجهزة الرقابة الخارجية لإدارات التفتيش والرقابة الداخلية في بيانات النشاط والأداء الائتماني، ويرتبط تحديد البيانات والتقارير وإعدادها بنماذج محددة مسبقا لهذا الغرض وينص عليها في السياسة الائتمانية للبنك وذلك بغرض سهولة المقارنة والاستدلال والتقرير.

من أهم البيانات الخاصة بالنشاط والأداء الائتماني البيانات الآتية:

1-بيان بطلبات القروض والتسهيلات الجديدة.

2-بيان التسهيلات التي تم الموافقة عليها.

3-بيان المدة الزمنية التي استغرقها دراسة كل طلب.

4-بيان بطلبات القروض والتسهيلات التي تم رفضها وأسباب الرفض.

5-مقارنه بين طلبات القروض والتسهيلات بين الفترة الحالية وفترة أخرى.

الحادي عشر :دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان

يعكس دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان، الجوانب التي تهتم العملاء بالنسبة للسياسة الائتمانية للبنك، وتقوم عاده البنوك الكبيرة والمتوسطة الحجم بإصدار هذا الدليل في صورة كتيب مطبوع، ويهدف الى تعريف العملاء الحاليين والمتوقعين بنشاط البنك بصفة عامة وبالقروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها وشروط منحها، بصفة خاصة وغنى عن البيان ان هذا الدليل لا يتضمن بالطبع المعلومات والمعايير الفنية والدقيقة لمنح الائتمان المصرفي بل يتضمن تزويد العميل بالحد الأدنى من المعلومات على شروط وخطوات منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك لعملائه، وذلك بالإضافة الى الخدمات المصرفية الأخرى، ويكون هذا الدليل خاضعا للمراجعة حيث يتم تعديله وتحديثه دائما وفقا للتطورات والتعديلات التي تلحق بشروط وإجراءات منح الائتمان بالبنك، وغنى عن البيان ان هذا الدليل يتم أعداده وفقا للسياسة الائتمانية للبنك والتي غالبا ما تقرر إصدار مثل هذا الدليل كركن من أركانه، ومن أهم البيانات والمعلومات التي يتضمنها دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان المعلومات الآتية:

1-التعريف بالبنك

2-أهداف البنك

3-نشاط البنك

4-المركز الرئيسي للبنك وفروعه

5-الأنشطة الاقتصادية التي يمولها البنك

6-أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك

7-إجراءات الحصول على القروض والتسهيلات

8-مزاياء التعامل مع البنك

المقدمة:

تعرض العمل المصرفي للعديد من المخاطر التي تتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها ، وقد تنشأ هذه المخاطر من عوامل داخلية ترتبط بنشاط وإدارة البنك، أو عوامل خارجية نتيجة تغير الظروف التي يعمل في إطارها البنك، ولهذا تتحوط البنوك لهذه المخاطر بعدة وسائل أهمها تدعيم رأس المال و الاحتياطات أي كفاية رأس المال بما يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها استخدامات البنك.

أهم المخاطر المصرفية:

تتعرض البنوك التجارية للعديد من المخاطر نذكر منها:

المخاطر الائتمانية: Credit Risk

مخاطر أسعار الفائدة: Interest Rate Risk

مخاطر أسعار الصرف: Foreign Exchange Risk

مخاطر السيولة: Liquidity Risk

مخاطر عدم كفاية رأس المال.

أولاً: المخاطر الائتمانية: Credit Risk

وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المتعامل معه على الوفاء بالتزاماته بسبب تراجع مركزه الائتماني أو تخلفه عن السداد" فالمخاطرة الائتمانية- أقدم المخاطر بالنسبة للبنك-وهي النتيجة الفعلية لمخاطر متعددة الأبعاد - وهي المخاطرة الأكثر شيوعاً من بين كل المخاطر التي لا يزال قياسها صعباً للغاية، وللتعامل مع هذه المخاطر والتقليل منها يراعى مايلي:

1. عدم تركيز الائتمان على قطاع معين أو أشخاص معينين.
2. ضرورة وجود إدارة ائتمانية رشيدة.
3. تطبيق إجراءات رقابية تتابع عمليات الائتمان وتراقب المخاطر أولاً بأول.
4. ضرورة الالتزام بقواعد وضوابط منح الائتمان الصادرة عن السلطة النقدية والبنك.
5. أن تكون أرصدة المخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك فيها.
6. إن التركيز في مخاطر الائتمان ينشأ عندما يكون عدد من الجهات المقابلة مرتبط بعمليات ونشاطات متشابهة أو في مناطق جغرافية محددة أو لهم نشاطات اقتصادية متشابهة قد تؤثر على إمكانياتهم للقيام

بواجبتهم التعاقدية بسبب تأثرهم بصورة متشابهة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية وغيرها، إن التركيز في مخاطر الاقراض يدل على مدى تأثر أداء البنك بالتطورات اللاحقة في قطاعات أو مناطق جغرافية معينة. و تمثل البيانات التالية التركيز الائتماني لأحد المصارف حسب المناطق الجغرافية وحسب القطاع الاقتصادي

التركز القطاعي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	صالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	خدمات وأخرى	إجمالي
ل.س								
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	١٣,١٥٤,٣٧٨,٩٩١	*	*	*	*	*	*	١٣,١٥٤,٣٧٨,٩٩١
أرصدة لدى المصارف	٧٧,١٥٨,٥٩٦,٠٢٣	*	*	*	*	*	*	٧٧,١٥٨,٥٩٦,٠٢٣
إيداعات لدى المصارف	١٠,٠١٩,١٣١,٢٨٣	*	*	*	*	*	*	١٠,٠١٩,١٣١,٢٨٣
تسهيلات الثمانية مباشرة (بالنسبة)	٢,٣٧٣,٩٥٦,٠٥٩	٩,٣٩٦,١٣٨,٢١٢	١,١٢١,٥٧١,٩٧٩	١,٧٤٧,٧٧٧	*	١,٤١١,٥٠٦,٢٩٩	١٤,٣٥٩,٩٢٠,٣٥٣	
التجديدات الأخرى	١٤,٨٧٠,٤٩٣	١٦,٠٤١٣,٧١٣	١,٩٥٤,١٧٨	*	*	٣,٣٨٠	٢٤٠,٣١٢,٥٩٥	
و ذبها مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦	*	*	*	*	*	*	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦
الإجمالي	١٠٤,٥٧١,٥٧١,١٨٤	٢,٣٨٨,٨١٦,٥٥٢	٩,٥٥١,٥٥٢,٠٢٥	١,١٢٣,٥٢١,١٥٧	١,٧٤٧,٧٧٧	*	١,٤١١,٥٣١,١٧١	١١٩,٠١٤,٧١٥,٣٥١

لإدارة مخاطر الائتمان :

يقوم المصرف بتنويع وتوزيع نشاطاته الإقراضية للتأكد من عدم وجود تركيز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص في قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة بالإضافة إلى الحصول على الضمانات لعينية الكافية. إن مجلس إدارة البنك هو الجهة المسؤولة بشكل رئيسي عن إدارة مخاطر الائتمان حيث يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية وسياسية إدارة المخاطر وبمراجعة واقتراح أي تعديل تفرضه التغيرات في الظروف المحيطة بالبنك. إلى جانب مجلس الإدارة يوجد لدى البنك عدة لجان لها دور في إدارة مخاطر الائتمان وأهمها:

- لجان الائتمان/ دائرة الائتمان:

وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة وحسن تنفيذ سياسة الائتمان الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.

- دائرة التدقيق الداخلي:

وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة وتدقيق عملية إدارة مختلف المخاطر في البنك للتأكد من توافقها مع السياسات والاجراءات المعتمدة.

- دائرة مخاطر الائتمان:

وهي الجهة المسؤولة عن تطوير النظام المركزي لتقارير مخاطر الائتمان ومراجعة السياسات ذات العلاقة إضافة إلى مسؤوليتها عن تفعيل النظام الداخلي لقياس مخاطر الائتمان.

أهم أساليب تخفيف مخاطر الائتمان:

- التنوع من خلال توزيع النشاطات الإقراضية للتحقق من عدم وجود تركيز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص من قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة.
- التقييم المستمر للإئتمانية لعملاء البنك وفقاً لمنهجية تقييم موضوعية وواضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الكمية والنوعية بالإضافة على عامل الخبرة والمعرفة الطويلة.
- هذا بالإضافة إلى وجود نظام موافقات ورقابة يعتمد على:
- لجان ائتمانية مختلفة على مستوى الإدارة العامة للبنك تغطي كافة وحدات النشاط مكلفة بواجبات وصلاحيات محددة تقوم على مبدأ الفصل بين عملية التسويق والبيع وعملية التقييم والدراسة الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني واف ودراسة القطاعات الاقتصادية والأسواق المستهدفة.
- وحدات رقابة وضبط للتأكد من الالتزام الصارم بالسياسات والجراءات والأطر التشريعية وكذلك الالتزام بشروط الموافقات الائتمانية وسلامة التوثيق القانوني للتسهيلات الممنوحة واستكمال اجراءات الحصول على الضمانات اللازمة.

ثانياً: مخاطرة أسعار الفائدة: Interest Rate Risk

- يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك و الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، و يتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة ، و تحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الإستحقاقات و تزداد بزيادة تكاليف الموارد عن مردودية تلك الإستخدامات.
- إذن مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين، فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا إنخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل إرتفاع تكاليف ديونه بإرتفاعه.
- ويمكن أن نعرفها ايضاً بأنها "الخطر الحالي او المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة ، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن ان يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة الى البنك ،و من اهم أسباب خطر سعر الفائدة :

- المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه الى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة .
- سوء إدارة الموارد و تقديم قروض بأسعار فائدة امتيازية و يؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه الى زيادة الأعباء و تخفيض قيمة المردودية.

يوضح المثال التالي ما سبق:

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة 2٪

أثر الزيادة في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦			
العملة	الفجوة المتراكمة ل.س.	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س.	حساسية حقوق الملكية ل.س.
ليرة سورية	(٤,٠٧٧,٩٣٢,١٥٩)	(٨١,٥٥٨,٦٤٣)	(٦٤,٦٨,٩٨٢)
دولار أمريكي	٢٢,٨٦٧,٢٣٧,٨٥٧	٤٥٧,٣٤٤,٧٥٧	٣٤٣,٠٨,٥٦٨
يورو	(٨٢٣,٩٤٣,٦٥٩)	(٦٦,٤٧٨,٨٧٣)	(١٢,٣٥٩,١٥٥)
جنيه استرليني	٤,٦٤٦,٩٩٠	٩٢,٩٤٠	٦٩,٧٠٥
بن ياباني	١٢٣,٨٧٦	٢,٤٧٨	٤,٨٥٨
عملات أخرى	٦٢٨٤,٩٨٠,٩٥	١٢٥,٦٨٣,٩٦٢	٩٤,٦٦٢,٩٧١

أثر النقص في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦			
العملة	الفجوة المتراكمة ل.س.	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س.	حساسية حقوق الملكية ل.س.
ليرة سورية	(٤,٠٧٧,٩٣٢,١٥٩)	٨١,٥٥٨,٦٤٣	٦٤,٦٨,٩٨٢
دولار أمريكي	٢٢,٨٦٧,٢٣٧,٨٥٧	(٤٥٧,٣٤٤,٧٥٧)	(٣٤٣,٠٨,٥٦٨)
يورو	(٨٢٣,٩٤٣,٦٥٩)	٦٦,٤٧٨,٨٧٣	١٢,٣٥٩,١٥٥
جنيه استرليني	٤,٦٤٦,٩٩٠	(٩٢,٩٤٠)	(٦٩,٧٠٥)
بن ياباني	١٢٣,٨٧٦	(٢,٤٧٨)	(٤,٨٥٨)
عملات أخرى	٦٢٨٤,٩٨٠,٩٥	(١٢٥,٦٨٣,٩٦٢)	(٩٤,٦٦٢,٩٧١)

ثانياً: التغيرات في أسعار الفائدة في سوق العملات:

تتشأ هذه المخاطر عند وجود اختلاف في سعر الفائدة عند تاريخ شراء وبيع العملة في عمليات التبدل (المقايضة) ، وتكمن هذه المخاطر في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق في المبالغ أو في تاريخ الحق العائد لها. ومثال ذلك: قيام البنك بعمليات شراء أو بيع عملات أجنبية كجزء من عملياته في إدارة الأموال أو الاستثمار بغرض تحقيق الأرباح. وذلك بقيامه مثلاً بشراء عملة استرليني من سوق العملات الأجنبية مقابل بيع الدولار عندما يكون مردود الفائدة على الاسترليني أعلى من مردود الفائدة على الدولار.

ثالثاً: مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk

وهي المخاطر التي قد تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية في أسعار صرف العملات أو في مراكز العملات التي يتم الاحتفاظ بها، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكثر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.

و ينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك و على المستثمرين على سواء . مخاطره المتعلقة بالبنك: في مجال التعامل بالنقد الاجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك او البنكي بالدرجة الاولى و مسؤولية التعامل مع بعض المخاطر و محاولة تجنبها او التقليل من حدتها و منها ما يلي:

مخاطر الائتمان بالعمله الصعبة:خطر وقوع الدوله في مشاكل مع الخارج .

مخاطر السعر:التغير المحتمل في اسعار العملات خلال الفتره المحتفظ بها.

مخاطر السيولة : و هنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة او صعوبة بيعها من اجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي اقراض هذه العملات في السوق اذا توفرت.

خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك و تطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية .

ب-مخاطر سعر الصرف الأجنبي المرتبطة بالعميل: ان خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب او تدهور قيمة ارصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة و كذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض و هذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقروض عند حلول آجاله كما يمكن ان ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات و التدابير التي تستخدمها السلطات النقدية و التي تؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة هذا الذي يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك على اعتبار انه يؤدي الى فقدان القيمة الحقيقية بسبب انهيار قيم الوحدة النقدية اداة تقييم القروض و هنا نجد ان العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الاولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر و محاولة تجنبها او التقليل من حد ذاتها و نذكر منها:

* مخاطر الصرف :و ذلك من خلال التقلبات في سعر الصرف ،فالمبادلات المصدرة و المستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت و التغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين و المستوردين لخسائر بعيدة على انشطتهم .

* خطر سعر الفائدة: و هو احتمال تقلب اسعار الفائدة بالزيادة او النقصان و هو الخطر الذي قد يؤدي الى تحطيم الحالة المالية للبنك و ارهاق توازن استغلاله.

* خطر المحفظة المالية: ان المحفظة المالية تتكون من مجموعة من القروض و مجموعة من الاوراق المالية التي استثمر فيها البنك امواله و عائد تلك المحفظة هو المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الابعاء الاساسية كسداد الفوائد على الودائع ،التوزيعات على المساهمين،تنمية الارباح.

مخاطر العملات: أثر الزيادة في سعر الصرف (١٠٪)

٢٠١٦			العملة
الأثر المرحل الى حقوق المساهمين بعد اقتطاع الضريبة	الأثر على الربح قبل الضريبة	مراكز القطع	
لـ			
٤٧٩,٧٨٣,٨١٤	(٤٨,٣١٨,٨٨٦)	(٤٨٣,١٨٨,٨٦٣)	دولار أميركي
٢٨٤,٢٧٨,٨٣٦	٢٨٣,٨٣٠,٢٧٤	٢,٨٣٨,٣٠٢,٧٤٠	يورو
٢,٦٤٧,١١١	٣,٥٢٩,٥٤٨	٣٥,٢٩٥,٤٧٥	جنيه استرليني
٤,٨١١,٣٥٧	٦,٤٨١,٨٠٩	٦٤,٨١٨,٠٩٠	ين ياباني
٨,٦٢٧	١١,٥٠٣	١١٥,٠٣٢	الفرنك السويسري
١,٥٧٩,٧٤٦,٩٥٦	٢,١٠٦,٣٢٩,٢٧٤	٢١,٠٦٣,٢٩٢,٧٤٠	العملات الأخرى

مخاطر العملات: أثر النقصان في سعر الصرف (١٠٪)

٢٠١٦			العملة
الأثر المرحل الى حقوق المساهمين بعد اقتطاع الضريبة	الأثر على الربح قبل الضريبة	مراكز القطع	
لـ			
(٤٧٩,٧٨٣,٨١٤)	٤٨,٣١٨,٨٨٦	(٤٨٣,١٨٨,٨٦٣)	دولار أميركي
(٢٨٤,٢٧٨,٨٣٦)	(٢٨٣,٨٣٠,٢٧٤)	٢,٨٣٨,٣٠٢,٧٤٠	يورو
(٢,٦٤٧,١١١)	(٣,٥٢٩,٥٤٨)	٣٥,٢٩٥,٤٧٥	جنيه استرليني
(٤,٨١١,٣٥٧)	(٦,٤٨١,٨٠٩)	٦٤,٨١٨,٠٩٠	ين ياباني
(٨,٦٢٧)	(١١,٥٠٣)	١١٥,٠٣٢	الفرنك السويسري
(١,٥٧٩,٧٤٦,٩٥٦)	(٢,١٠٦,٣٢٩,٢٧٤)	٢١,٠٦٣,٢٩٢,٧٤٠	العملات الأخرى

رابعاً: مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تعبر عن احتمال عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للإيفاء بالتزامات المؤسسة المالية في الوقت المحدد. وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو مايدعى بمخاطرة تمويل السيولة، أو تعذر بيع أصول، وهو مايدعى بمخاطرة بيع الأصول. بمعنى آخر هي المخاطر الناجمة عن

زيادة غير متوقعة في سحب الودائع إلى درجة يعجز عنها المصرف عن تلبية كامل الطلب على المسحوبات من خلال النقدية وشبه النقدية المتاحة لديه ويصبح معها من الضروري بيع جزء من أصوله خلال وقت قصير وبأسعار منخفضة.

و تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف.

و ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:

✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .

✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .

✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .

✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال .

ولإدارة هذه المخاطر يتطلب الأمر ما يلي:

- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة.
- تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.
- الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.
- المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقاتها.

توزيع الموجودات والمطلوبات على أساس الاستحقاق ودرجة السيولة:

عدد الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و٣ أشهر	بين ٣ أشهر و٦ أشهر	بين ٦ أشهر و٩ أشهر	بين ٩ أشهر وسنة	أكثر من سنة	بحون استحقاق	المجموع
ل.س								
١٢,٩٨٨,١١٥,٥٧٠	-	-	-	-	-	-	٣,٩٥١,١٩٢,٧٠٤	١٦,٩٤٤,٣٠٨,٢٧٤
٢١,٣١٥,١٠٤,٨١١	٥٣,٠٨٣,٠٨٧,٤٧٣	٣,١١٠,٤٠٣,٧٣٩	-	-	-	-	-	٧٧,٦٥٨,٥٩١,٠٢٣
-	-	١٠,٠٠٣,٣٧١,١٨٣	١١,٢١٠,٠٠٠	-	-	-	-	١٠,٠١٩,٦٨١,٢٨٣
٢,٣١٩,١٢٥,٢٤١	١٧٩,٠٠٥,٩١٠	١,١٩٤,٩٨٧,١٧٢	١,١٤٤,١١١,٤٠٢	٨٤٩,٥٦٠,١٤٤	٧٢١,٣٧٢,٧٩٩	٧,٢٥٥,٦٧٢,١٨٢	٥٤٥,٧٧٩,٩٥٣	١٤,٣٥٩,٩٢٠,٣٥٣
-	-	-	-	-	-	-	١,٩٧٠,١٩٩,١٤٥	١,٩٧٠,١٩٩,١٤٥
-	-	-	-	-	-	-	٢٥٧,٧٥١	٢٥٧,٧٥١
-	-	-	-	-	-	-	١,٨٥٣,٣٣٢	١,٨٥٣,٣٣٢
٤٢,٤٦٣	١١٨,٧٩٩	٥٢,١٢٣,١٦٦	١٣,٦١٩,١٧١	-	-	١٧٤,٤٥٨,٤٩٦	-	٢٤٠,٣١٢,٥٩٥
-	-	-	-	-	-	-	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦
٣٦,٧٢٢,٣٨٠,٨٥٥	٥٣,٦٦٢,٢١٢,٢٣٢	١٤,٤٦٠,٦٩١,٣٦٠	١,٢٢٤,٤٩٥,٥٧٣	٨٤٩,٥٦٠,١٤٤	٧٢١,٣٧٢,٧٩٩	٧,٥٣١,٩٨٤,٠١٠	٩,٥٠٤,٣٠٠,٦٥٩	١٢٤,٢٨٢,٠٠٤,٨١٢
٥٨٠٦,٥١١,١٨٩	٣,٩٦٧,٨٩٠,٠٣١	٢,١٢١,٤٦٣,٠٠٠	-	-	-	-	-	١١,٨٩٥,٩١٤,٢٢٠
٣٨,٠٩٦,١٠٤,٧١١	١٦,٤١٥,٤٣٣,٣١٤	٧,٤٩٩,١٩٧,٢٣٥	١,٧٨٥,٥٦٣,١١٥	١,٠٣٩,١٤٥,٣٤٣	١٢,٨٥٨,٤٨٨,٤٩١	-	-	٧٧,٦٩٠,٤٣٢,٧٥٩
٣,٩٠٣,٠٣٨,٠٣٦	٧٤,٠٠٤,٧٧١	٤٤٠,١٦٣,٥٣٩	٢٨٨,١٠٣,٦٥٤	٣٤٢,٩١٧,٦١٣	٩٣,٣٨١,٧٨٠	٢٤٧,٣١٨,٧٧٠	-	٥,٣٨٨,٩٧٨,١١٨
-	-	-	-	-	-	-	١١,٩٤٧,١٦١,٨٨١	١١,٩٤٧,١٦١,٨٨١
-	-	-	-	-	-	-	-	١,٣٧٤,١١١,٦٦٢
٢,٠١٤,٢٥٩,٤٩٠	٨٨,٧٧٧,٧٨١	-	-	-	١٢,١٨٤,٠٧٧	-	-	٢,١١٦,٢٢١,٣٤٨
٤٩,٨١٦,٤٦٣,٤٧٦	٢٠,٥٤٧,١٠٥,٩٠٢	١٠,٠٦٠,٨٢٣,٧٧٤	٢,٠٧٣,١١٧,٦١٩	٢,٧٥١,٢٢٤,٦١٨	١٢,٩٦٤,٠٥٤,٣٤٨	١٢,١٩٤,٥٣٥,٦٥١	-	١١٠,٤١٢,٨٧٥,٠٣٨
(١٣,٠٩٤,٧٥,٠٣١)	٣٢,٧١٥,١٠٦,٣٣٠	٤,٣٩٩,٨١٧,٥٨٦	(٨٤٩,١٧١,٦٩١)	(١,٨٠٦,٦٦٤,٢٧٤)	(١٢,٢٤٢,٦٨١,٥٤٩)	(٤,٢٥٧,٥٥١,٦٤١)	٩,٥٠٤,٣٠٠,٦٥٩	١٣,٨١٩,١٢٩,٨٢٤

خامساً المخاطر التشغيلية:

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك ساعداً في تحديد المخاطر التي تتطوي على خسائر كبيرة، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها الممارسات السليمة (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل:

تنفيذ وإدارة العمليات_

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلقات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

العنصر البشري_

وهي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين) بقصد أو بدون قصد(، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات

الرقابية وأي طرف ثالث .ومن الأمثلة عليها :عمليات الإحتيال الداخلي من قبل موظفين، (كالإختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة إستخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تحويل وإنجاز حركات غير مصرح بها والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

الأنظمة الآلية والاتصالات

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل :إلليار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية _

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل .وتشمل: (الإحتيال الخارجي) كالسرقة والسطو المسلح، تزيف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الإحتيال عبر بطاقات الائتمان، الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والإبتزاز (والكوارث الطبيعية) الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات...إلخ).

سادسا: مخاطر عدم كفاية رأس المال:

يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون اقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل بشأن رأس المال المصرفي، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان (Credit Risk)، ومقابلة مخاطر السوق (Market Risk) وتشمل تقلبات أسعار العائد وتقلبات أسعار الصرف ومراكز العملات المفتوحة وتقلبات أسعار عقود السلع والأسهم.

مقومات نظام التقييم المصرفي Camels

المقدمة:

تُعتبر المصارف أكثر القطاعات الاقتصادية خضوعاً للرقابة والتنظيم وذلك يعود لما يلي:

- أ- تحتل المصارف دور هام في استقرار الاقتصاد.
- ب- تنتقل الأزمات المالية بسهولة داخل الجهاز المصرفي.
- ت- يتميز هيكل رأس المال المصارف بنسبة رفع مالي مرتفعة highly leveraged تحتاج لتدعيم سلامة الجهاز المصرفي

لمحة تاريخية عن اتفاق بازل 1988

اتجهت بعض الدول إلى تطوير أنظمة الرقابة لتكفل فعالية الرقابة المصرفية، ومن هذه النظم نظم التقييم التي تستند إلى نتائج فحص الرقابة الميدانية. وفي هذا الإطار كانت للجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأميركية دوراً هاماً إذ عمدت لتطوير نظام للتقييم بالمؤشرات أطلق عليه CAMEL وهو نظام موحد تم تطبيقه منذ عام 1988، وهو نظام يتم بمقتضاه تقييم المصارف وفقاً لمعايير رقابية معينة تمثل ركائز للمصرف وهي : رأس المال ، وجودة الأصول والإدارة، والأرباح المحققة ، والسيولة. وتطور هذا النظام فأصبح يعرف بنظام CAMELS ليغطي الحساسية لمخاطر السوق، إضافة للمعايير الخمس سالف الذكر.

تعتبر السلطات الرقابية رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، باعتباره مقياساً موضوعياً سهل التحديد وقابلاً للتطبيق والقياس على المستوى الدولي. هذا بالمقارنة مع المقاييس الأخرى لسلامة المصرف الأصعب في التحديد والقياس.

وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بال أو بازل في سويسرا ، وهي مقر بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements, BIS برئاسة كوك (Cooke) من بنك إنجلترا ومن هنا جاءت التسمية بـ "لجنة بال أو بازل أو كوك"

مقومات نظام التقييم المصرفي Camels :

يعتمد نظام التقييم CAMELS على إجراء التحليل الشامل للمصرف وذلك بهدف التأكد من سلامة وضع المصرف ومدى قدرته على تحمل المخاطر المصرفية والأسلوب الذي تدار به هذه المخاطر ،حيث يتم ذلك من خلال ما يلي:

*تقييم المخاطر : وتتضمن تحديد مخاطر المصرف ومدى تأثره بها ووضع حدود قصوى للمخاطر التي يتعرض لها المصرف .

*الرقابة على التعرض للمخاطر : وتتضمن السياسات والإجراءات المتخذة من قبل إدارة المصرف بهدف الحفاظ على سرية المعلومات وتدعيم الاتصالات بين المستويات الإدارية المختلفة بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التأهيل المستمر للعاملين في المصرف

*متابعة هذه المخاطر : وتشتمل على متابعة إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من سلامتها وفعاليتها وسلامة إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية التي تكفل الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتخفيف من حدتها .

يتكون نظام التقييم المصرفي Camels من ستة مقومات وهي:

كفاية رأس المال Capital Adequacy

جودة الأصول Asset Quality

الإدارة Management

العوائد (الأرباح) Earnings

السيولة Liquidity

الحساسية إلى مخاطر السوق Sensitivity to market risk

إن الغرض الأساسي من استخدام نظام التقييم CAMELS ، هو تحديد المسبق للمخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تطلب:

- 1- بذل عناية رقابية خاصة.
- 2- تحديد أولويات الرقابة اللازمة.
- 3- تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

قد أثبت نظام CAMELS بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية بشكل موحد. وأيضاً أثبت هذا النظام فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

وطبقاً لهذا النظام فإن الوكالات الرقابية تلتزم في التأكيد على أن جميع المؤسسات المالية جرى تقييمها بشكل شامل وعلى أساس موحد.

التصنيف الرقمي للبنوك حسب معايير لجنة بازل ودالاته:

حسب معايير لجنة بازل فإن تطبيقه يتطلب إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1-5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى

ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها.

ان المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما يتطلب تطبيق رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها.

أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول ، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة وتلافي نقاط الضعف المذكورة.

أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1 و 2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

و لتحديد التقييم المركب للمصارف التي لها فروع متعددة، فإن البنك المركزي يلجأ عادة لاستخدام البيانات التي جمعت من الجولات التفتيشية لتلك الفروع، حيث يتم تنظيم الملاحظات الهامة في تقرير التفتيش الموحد لهذه المصارف بشكلها النهائي.

وستتعرف الآن بشيء من التفصيل على كل مفردة من مفردات CAMELS

أولاً: كفاية رأس المال Capital Adequacy:

برز استخدام كفاية رأس المال في منتصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع ثم تطور لاحقاً بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بإعداد معيار بازل (1) والذي أشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية وحددت نسبته ب(8%) وطبقته المصارف العاملة في أكثر من (100) دولة

تعريف رأس المال:

يعتبر رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، وقد يعرف بما يلي:

رأس المال التنظيمي (الرقابي) Regulatory Capital:

هو الحد الأدنى لرأس المال كنسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كما حددته لجنة بازل أو سلطة الرقابة المصرفية.

رأس المال الاقتصادي Economic Capital:

هو قيمة رأس المال الذي يحتفظ به المصرف وفقاً لسياسته وتحليله وبناء على تقييمه للمخاطر. وتعتبر ملاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة للتطورات المتسارعة في مجالات عمل البنوك تكنولوجياً كالصيرفة الإلكترونية بصفة عامة وعبر شبكة الانترنت بصفة خاصة والتي تطلبت تعديلاً في الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن ممارسة هذا العمل عبر قنوات ووسائل جديدة لها مخاطرها الخاصة ، وبالتالي يجب أن يكون لها تغطيتها الخاصة أيضاً.

ونورد ملخصاً لأهم وظائف رأس المال في المصارف:

قاعدة أساسية لنمو وتطور المصرف.

حماية الودائع بأنواعها وحماية الدائنين. depositor protection

زيادة القدرة في الحصول على الأصول الثابتة.

امتصاص وتغطية الخسائر غير المتوقعة.

تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على مواجهة المشكلات.

تمثيل المالكين في إدارة المصرف.

للتوضيح أجرى التحليل في ضوء النماذج المستخدمة في أحد البنوك والتي تستند إلى نموذج تقييم كفاية رأس المال حسب مآقرته لجنة بازل، وكذلك النماذج الأميركية التي تمّ تعميمها من خلال برامج المساعدات الفنية الأميركية USAID للدول، والتي أخذت فيها أغلب الدول العربية.

وقد شمل التقييم العناصر الستة المكونة للنظام، تطبيقاً على الميزانية العمومية للبنك للسنوات

2010، 2011، وبالقدر الذي توفرت لنا معه البيانات اللازمة للتقييم.

2011	2010	البيان
		<u>أولاً: رأس المال التنظيمي</u>
		<u>ثانياً: الموجودات والبنود</u> <u>خارج الميزانية المرجحة</u> <u>بالمخاطر</u>
102584449	95484733	أ) النقد والأرصدة النقدية والأوراق المالية
102584449	95484733	ب) التسهيلات الائتمانية والموجودات الثابتة الأخرى
7430261	8117107	ج) البنود خارج الموازنة

2001	2000	ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال
		رأس المال التنظيمي
÷	÷	÷
		الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
%16.29	%15.5	نسبة كفاية رأس المال

تقييم كفاية رأس المال - CAPITAL

باستعراض نسبة كفاية رأس المال السابقة، يتبين لنا أن هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للعام 2011 مقارنة مع العام 2010 ، وأن هذه النسبة في السنتين موضوع التقييم هي أعلى من مثيلاتها في البنوك الأخرى ، كما أن هذه النسبة تعتبر جيدة حسب مقررات لجنة بازل والتي قررت الحد الأدنى لها 8% ، وكذلك حسب النسبة المقررة من سلطة النقد السورية (10% للبنوك التجارية). وبالتالي فهي تعطي الثقة عند التعامل مع هذا البنك.

مثال عن كفاية رأس المال

37 كفاية رأس المال (تتمة)

يوضح الجدول التالي كيفية احتساب نسبة كفاية رأس المال:

2015 ليرة سورية	2016 ليرة سورية	
14,062,463,412	21,869,907,815	بنود رأس المال الأساسي:
		الأموال الخاصة الأساسية:
4,163,900,328	4,164,746,812	رأس المال المكتتب به
563,718,811	751,648,092	الاحتياطي القانوني
563,718,811	751,648,092	الاحتياطي الخاص
10,166,723,648	16,638,647,648	الأرباح المدورة غير المحققة
(1,350,292,517)	(396,950,518)	الخسائر المتراكمة المحققة
		ينزل منها:
(45,305,669)	(39,832,311)	صافي الموجودات غير الملموسة
154,189,834	152,442,334	بنود رأس المال المساعد:
		صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع بعد خصم 50% منها
11,203,125	9,455,625	احتياطي عام مخاطر التمويل
142,986,709	142,986,709	مجموع رأس المال التنظيمي (الأموال الخاصة)
14,216,653,246	22,022,350,149	
88,098,429,736	148,403,946,262	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
1,250,107,000	2,027,074,000	حسابات خارج بيان المركز المالي الموحد المرجحة بالمخاطر
752,953,000	321,858,000	مخاطر السوق
1,687,856,840	1,976,047,197	المخاطر التشغيلية
%15.49	%14.42	نسبة كفاية رأس المال (%)
%98.52	%99.09	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
%15.32	%14.32	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)

تأسيساً على ما سبق فإنه يمكن تصنيف البنك بالنسبة لكفاية رأس المال في المرتبة الأولى.

المصرف الذي يصنف رأسماله (2) لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال . ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

المصرف الذي يصنف رأسماله (3)

يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة . مما يتطلب إشرافاً تنظيمياً لضمان مناقشة الإدارة و/أو المساهمين السليم للقضايا ذات الشأن ، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ومن أسباب التصنيف أيضاً وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله. وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلباً على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

المصرف الذي يصنف رأسماله(4) يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لممارسات الأعمال والعمليات المصرفية. حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية ، و/ أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته.

وبناءً على ماسبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود كفاية في رأس المال.

فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات ، فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف. مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

المصارف التي يصنف رأسمالها (5): تعتبر متعسرة. بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتلافي خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي ، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

ثانياً: جودة الأصول Assets Quality:

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو عملياته نحو تحقيق الإيرادات ، لأن حياة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:

- 1- حجم ونوع الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- 2- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.

- 3- التركزبات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.

- 4- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.
- 5- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.

- 6- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين...الخ)
- 7- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة الخسائر القروض والائتمانات المتعثرة.
- 8- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة ، الكمبيالات...الخ).

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

- 1- حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.
- 2- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها.
- 3- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة.
- 4- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.
- 5- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
- 6- الأصول المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2) يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة ب(1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال) بوحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

1. يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهةتها.
2. توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.
3. تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.
4. انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3) يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة إلى هلاك رأس المال أو اعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب. كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية:

1. استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.
2. الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.
3. تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف.

ثالثاً: الإدارة- MANAGEMENT

إن إدارة المصرف تعتبر من المكونات الأساسية للحكم على مدى سلامة ونجاح المصرف في تحقيق أهدافه الإستراتيجية، وإن ذلك يعتمد على مدى قدرة الإدارة على التعامل مع التغيرات الاقتصادية التي فرضت وجودها في الاتجاهات كافة، و على سلامة الفصل بين المهام والمسؤوليات و توزيعها .

و بموجب نظام التقييم Camels يتم تصنيف المصرف حسب إدارته من 1 إلى 5 وذلك استناداً إلى دراسة مجموعة من العوامل تتمثل بمدى فهم الإدارة للمخاطر المرافقة لأداء المصارف لنشاطاتها و سلامة التدقيق الداخلي و الخارجي في المصرف ووضع وتطوير الخطط والاستراتيجيات المناسبة، و الالتزام بالقوانين و التشريعات النازمة، وتوجه الإدارة لتغليب المصلحة العامة للمصرف، ورفع كفاءة الموارد البشرية و تأهيلهم التأهيل المناسب الأمر الذي سينعكس في جودة الأصول و كفاية رأس المال والأرباح و السيولة .

رابعاً: الربحية Earnings

تعتبر الربحية الهدف الرئيسي للمصارف و هو أهم العناصر لاستمرار المصرف في أداء نشاطه ، و يتم قياس الربحية من خلال تحليل العائد الذي يحققه المصرف الذي يعتمد و يتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول .

و يتم تصنيف المصرف بموجب ربحيته من 1 إلى 5 وذلك بموجب دراسة العديد من القضايا الهامة ذات العلاقة بمكونات الدخل التي يحققها المصرف و تأثير الأرباح الاستثنائية ، و كفاية المخصصات الخاصة بخسائر القروض ، و

مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر و دفع حصص أرباح معقولة، كما يعتبر اتجاه مكونات الدخل و فعالية إعداد الموازنة و الرقابة على بنود الدخل و النفقات على غاية من الأهمية في هذا السياق .

حيث يحقق المصرف الذي يتم تصنيفه (1) نسبة ربحية أكثر من 1 % . أما المصرف الذي يتم تصنيفه (2) نسبة ربحيته تتراوح بين 0'75% و 1% ، أما المصرف الذي يتم تصنيفه (3) نسبة ربحيته تتراوح بين 0'50% و 0'75% ، و المصرف الذي يتم تصنيفه (4) نسبة ربحيته بين 0'25% و 0'50% ، اما المصرف الذي يتم تصنيفه (5) نسبة ربحيته أقل من 0'25% أو الدخول في الخسائر .

خامساً : السيولة Liquidity

تشير السيولة إلى مدى قدرة المصرف على توفير الأموال اللازمة لأداء المصرف لالتزاماته في الوقت المحدد، لذا يعتبر عنصر السيولة هاماً في التعامل مع المودعين .

و يتم تصنيف المصرف حسب عنصر السيولة من 1 إلى 5 وذلك بموجب دراسة مجموعة من القضايا ذات العلاقة بعنصر السيولة وهي : حجم و مصادر الأموال السائلة ، و مدى تقلب الودائع تحت الطلب و مدى الانسجام بين تواريخ استحقاق الأصول و الخصوم، ومدى العلاقة مع المصارف الأخرى لأغراض الاقتراض و ذلك تلبية لإحتياجات السيولة .

سادساً : حساسية مخاطر السوق Sensitivity of Market Risk

تعتبر المخاطر المصرفية من الأمور بالغة الأهمية في جدول أعمال إدارات المصارف، وذلك نتيجة التطورات المالية و المصرفية التي حدثت ومازالت تحدث على المستوى الدولي ، حيث جعلت تلك التطورات المصارف أكثر عرضة للالتزامات المالية ، لذلك عند تصنيف المصارف وفق نظام التقييم Camels لابد من التركيز على العديديات من الموضوعات في هذا الخصوص:

مخاطر الائتمان: وتتمثل في فشل أو عدم قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد ، كما يمكن أن تظهر تلك المخاطر في حالة عدم قدرة المصرف على تكوين مخصصات كافية لتجنب تعرض المودعين لخسائر محتملة وإظهار الدخل المحقق بصورة مغالاة فيها نتيجة عدم استبعاد الفوائد المهمشة .

مخاطر السعر : و تتمثل على نوعين من المخاطر ، الأولى مخاطر تغير أسعار الفائدة و مخاطر تغيرات أسعار الصرف ، و التي تحدث نتيجة التغير العكسي في تلك الأسعار .

مخاطر السيولة : و يتمثل هذا النوع من المخاطر بعدم توفر الأموال السائلة للوفاء بالتزامات المصرف في الوقت المحدد ، وذلك نتيجة عدم الانسجام و التطابق بين آجال و تواريخ استحقاق الأصول و الخصوم ، مما يضطر المصرف إلى عملية الاقتراض بتكلفة مرتفعة فضلا عن احتمال عدم توفر عملية الاقتراض أحيانا .

لجنة بازل للرقابة على أعمال البنوك: (التركيز على التواريخ هام)

مفاهيم أساسية حول مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية:.

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتمامًا متزايدًا بحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من مخاطر؛ لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير مختلفة لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر، وبأشكال مختلفة تطورت مع تطور إدارة البنوك، حتى توجت هذه الأفكار بما يسمى باتفاقيات أو مقررات بازل.

أ - التعريف بلجنة بازل المصرفية : لجنة بازل للرقابة المصرفية هي تلك اللجنة التي تأسست سنة 1974 م تعمل (BRI)* من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة ، تحت إشراف بنك التسويات الدولية على صياغة معايير دولية تسترشد البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف، وأطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابي، أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك محافظ بنك إنجلترا المركزي آنذاك .ويقتصر أعضاء اللجنة على مسؤولي من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في " السويد، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، هولندا بالإضافة إلى لكسمبورغ وسويسرا."

وتعود أسباب إنشاء هذه اللجنة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية وتعرّض بعض هذه البنوك، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال بتلك البنوك، وزيادة فروعها في أنحاء العالم . خارج الدولة الأم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ؛ ولذلك فإن قرارات وتوصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية " كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات هذه اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك، وإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي، وإيماننا منها أيضا بأن سلامة القطاع المصرفي إنما يتوقف على حسن مواجهة المخاطر .

وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتلخص في :

-تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالبنوك

-تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك

-تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

وهذه الأهداف تعمل على تقوية النظام المصرفي الدولي واستقراره، وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف، والناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الاحترازية فيما يخص رأس المال المصرفي.

I: ب-الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل

بعد سلسلة من الاجتماعات توصلت اللجنة إلى إعداد تقريرها الأول الذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية، فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال والمعيار الواجب تطبيقه في المصارف التي تمارس الأعمال الدولية وفي يوم 10/12/1987، أقر المحافظون المركزيون ذلك التقرير واتفقوا على توجيهه للنشر والتوزيع على 12/ من الدول الأعضاء المجموعة، لكي تدرسه المصارف المركزية خلال مدة 6 أشهر. وأنجزت تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد لها من توصيات وآراء وقدمته في 1988، حيث تم إقراره من قبل مجلس المحافظين باسم اتفاق بازل.

وقد ركزت اتفاقية بازل I على الجوانب التالية:

❖ **التركيز على المخاطر الائتمانية** تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذًا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسًا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال، كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر سعر الفائدة مخاطر سعر الصرف. و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

❖ **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها**: حيث تم تركيز

الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يكمن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال.

❖ **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:**

تم تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين، على النحو التالي :

المجموعة الأولى :وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم مجموعتين فرعيتين هما _ :

أ - الدول الأعضاء في لجنة بازل مجموعة العشرة، يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا والمملكة العربية السعودية.

ب - الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي : استراليا، النمسا، فنلندا، اليونان، أيسلندا، ايرلندا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، السعودية وتركيا .وتضم هذه المجموعة دول ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي OECD .منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المجموعة الثانية :وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى، وتضم جميع الدول الإسلامية باستثناء السعودية وتركيا.

مضمون اتفاقية بازل الأولى I :

بعد عدة جهود واجتماعات قدمت لجنة توصيا¹ الأولى بشأن كفاية رأس المال الذي عرف باتفاقية بازل 01 في 1988 ليصبح اتفاقا عالميا، وبعد عدة أبحاث وتجارب وضعت نسبة عالية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، فقدرت هذه النسبة ب 8% والتي طبقت ابتداء من 1992 لكي يتم هذا التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدء من . 1990 كما كرست لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، وقد توصلت بداية الثمانينات إلى أن نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط الأساسية قد تضاعلت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب تزايد المخاطر الدولية، مما دفع اللجنة إلى السعي لإيقاف تآكل مستويات رؤوس الأموال في البنوك وإيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال، وبذلك ظهرت الحاجة إلى وجود إطار دولي موحد لتقوية النظام المصرفي العالمي والقضاء على المنافسة الناتجة عن الاختلافات في متطلبات ورؤوس الأموال الخاصة وبعد ذلك ظهر نظام أطلق عليه اتفاقية بازل لكفاية رأس المال.

وقامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم.

وتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:

- 1- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛
- 2- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين.

أ - رأس المال الأساسي :وتشمل حقوق المساهمين الدائمة العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، وبدون الأسهم الممتازة المتراكمة ويضاف إليه هوامش الربح غير الموزعة أو المحتجزة.

ب - رأس المال التكميلي :تشمل الاحتياطات غير المعلنة ويضاف إليها احتياطات مواجهة ديون متعثرة وكذا يضاف الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين وبالإضافة إلى الأوراق المالية) من الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة (ويجب كذلك احترام الشروط الأساسية الآتية في رأس المال:

- أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
 - أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن % 50 من رأس المال الأساسي.
 - أن لا تزيد المحصنات العامة كحد أقصى عن % 2 مرحليا، ثم تحدد ب 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترق إلى حقوق الملكية؛
 - تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة مثل خصم نسبة % 55 لاحتمال خضوع هذ الفرق للضريبة عند بيع الأصول، وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم.
- يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدا من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح لها، ويحسب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:
- $$\text{رأس المال الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية} \leq 8\% \text{ مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مبرمجة للخطر}$$

نقاط القوة والضعف في إطار كفاية رأس المال بازل I

أولاً - نقاط القوة:

- 1- الإسهام في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي . فم منذ بدء تطبيق بازل وتعديلاته اللاحقة، ارتفعت نسب كفاية رأس المال في معظم المصارف الدولية مما زاد من الاستقرار والثقة في النظام المصرفي.
- 2- إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة: أدى الانتشار الواسع لتطبيق الاتفاق حول العالم إلى انحسار الفروق في السياسات الرقابية والتي كانت تُكسب مصارف معينة ميزة على أخرى.
- 3- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف.
- 4- لم يعد المساهمون في المنشآت المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المنشآت الأخرى، بل أقحم ذلك المعيار مساهمي المصارف في صميم أعمالها، حيث أن وجوب زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف قد ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات المصارف، واتخاذ القرارات المالية المناسبة، حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال المصرف بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض المصرف لمخاطر وفق تقديرات الجهات الرقابية، وهو من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين، من بما يساند الجهات الرقابية في عملها، بل ويساند المصارف ذاتها.

- 5- أصبح من المتاح للمساهم العادي أو للمستثمر القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية، وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً.
- 6- يدعو تطبيق المعيار إلى أن تتوجه المصارف نحو الأصول الأقل من حيث درجة المخاطرة. لأن المصارف ستضيف ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه الأمر من الاحتفاظ برأسمال مقابل، بل ربما ستسعى أيضاً إلى بيع الأصول الخطرة، واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال.

ثانياً - نقاط الضعف:

1. لم تعد نسبة رأس المال المحتسبة وفق قواعد بازل 1 مقياساً صالحاً للمصارف في جميع الحالات، وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير. لقد أثبتت التجارب، أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر المصارف ونسبة ملاءمتها، التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها على استيعاب الصدمات.
2. المنهجية المستخدمة لترجيح الأصول، تنتج في أفضل الأحوال مقياساً بسيطاً وذات علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان. فهذه المنهجية لا تراعي الفروقات بين عملاء المصرف الذين يصنفون ضمن نفس الفئة.
3. بمعنى أن أوزان المخاطر مرتبطة فقط بأنواع فئات (الموجودات) توظيفات في مصارف أخرى، تسليفات للعملاء، استثمارات في أوراق مالية، استثمارات في عقارات. فمثلاً القرض لشركة ذات تصنيف ائتماني AAA يتطلب الاحتفاظ بنفس النسبة من رأس المال (8%)، المطلوبة لمواجهة مخاطر قرض لشركة تصنيفها الائتماني BB، على الرغم من الفارق الكبير في احتمالية التعثر كما يظهر من فوارق التصنيفين.
4. في بعض أنواع التعاملات ، لا تحفز الاتفاقية المصارف على استخدام أساليب السيطرة على تخفيض المخاطر (RM) Risk Mitigation حيث أن بازل I لا تسمح إلا بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية وضمانات الحكومة المركزية.
5. لا تأخذ بازل I بعين الاعتبار مخاطر التنوع Diversification Risk فالمخاطر لا تقترن فقط بالموجودات، إنما أيضاً بكيفية توزيعها وعليه فإن توزيع المخاطر غير مأخوذ في الاعتبار ، علماً بأن من شأن هذا التوزيع أن يخفف حجم الخطر الكلي
6. وأخيراً لا تعالج بازل I مخاطر التشغيل Operational Risk

بازل II

- ❖ في شهر حزيران 1999 أصدرت اللجنة مشروعاً لتطوير وثيقة بازل، وتضمن هذا المشروع ثلاثة أركان رئيسية هي:

- 1- متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال والذي يهدف إلى تطوير آليات قياس المخاطر من الأسلوب المعياري المستخدم في عام 1988 إلى أساليب أكثر دقة منها أسلوب القياس الداخلي.
 - 2- الاستخدام الأمثل لمعايير انضباط السوق.
 - 3- تشجيع وسائل الرقابة الامنة وذات الأثر في الرقابة على البنوك.
 - ❖ في شهر حزيران 2004 تم الانتهاء من وثيقة بازل.
 - ❖ إن تعرض معيار كفاية لعدة انتقادات دفع لجنة بازل لتحديث المعيار وتطويره ليعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والبنوك.
 - 1- تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي.
 - 2- تعزيز تنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي.
 - 3- إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
 - 4- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر
 - 5- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك.
- إن مقررات لجنة بازل يبدأ العمل عليه منذ عام 1999 وانتهى بعام 2004 من قبل محافظي البنوك المركزية والهيئات الرقابية للدول العشر الكبرى، وأيضاً تمت الاجتماعات في مدينة بال بسويسرا في مقر بنك التسويات الدولية وأصبحت قراراته ملزمة للدول العشر منذ عام 2006 وأما لباقي الدول فلم تكون قراراته ملزمة إنما أخذت الصفة الاستشارية.

إن أهداف الإطار المعدل بازل II كانت كما يلي:

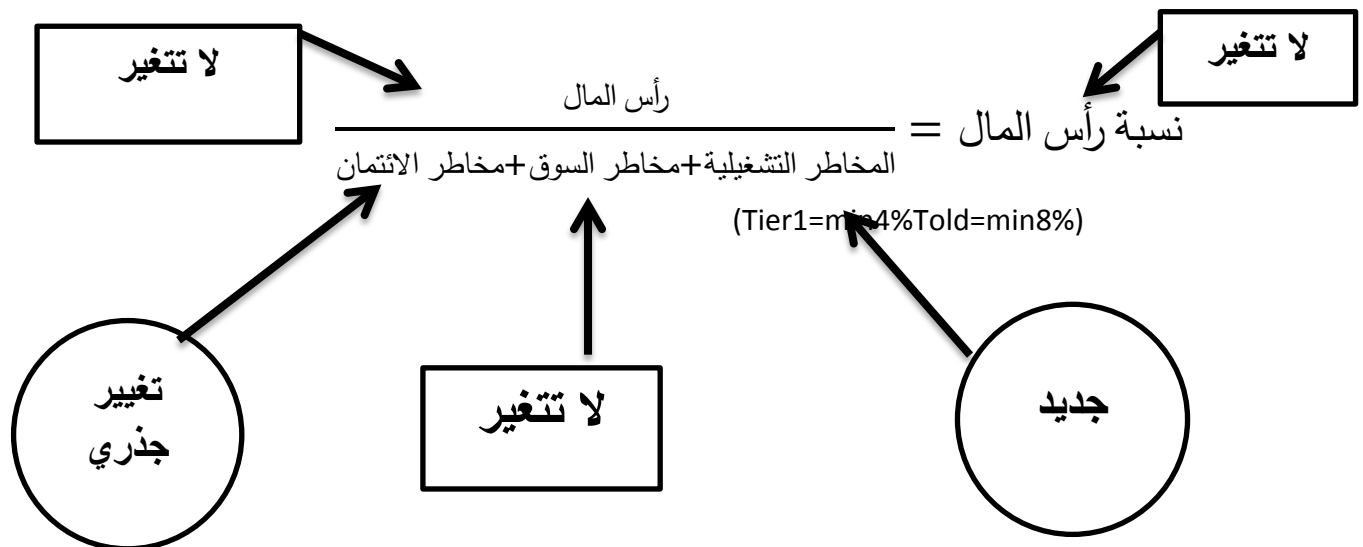
- 1- تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات وسياسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية، وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر، وأن هذا يعتبر من أهم منافع الإطار المعدل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحاتها بمفهوم ومنطق الأركان الثلاثة أي: (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق) كمدخل يستند إليه الإطار المعدل.
- 2- تطبيق الإطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتواءم مع المخاطر المحتملة وتغيّر الأعمال المصرفية.

3- تحسين أساليب الشفافية والإفصاح عن المخاطر risk transparency and disclosure

☒ أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I واتفاق بازل II

يمكن حصر الاختلاف بين المؤتمرين بالنقاط الثلاث التالية:

- 1- الاختلاف الخاص باحتساب متطلبات كفاية رأس المال كتغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان
تغييراً جذرياً وأيضاً إضافة نوع جديد من المخاطر، هي المخاطر التشغيلية، ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها.
- 2- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر.
بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف محدد، ومراجعة أساليب إدارة وقياس المخاطر لدى المصارف، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة تدخل المراقبين في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض معدل كفاية رأس مال المصرف عن الحد الأدنى وان يطلبوا اتخاذ الإجراءات التصحيحية السريع.
- 3- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق Market Discipline وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال، وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وأساليبه في إدارتها وقياسها، وذلك عبر الإفصاح الذي يشكل جزءاً رئيسياً أو محورياً لجعل انضباط السوق أكثر فاعلية، هذا الإفصاح الذي يجب أن ينسجم بكل الأحوال مع الإفصاح الذي أكدت عليه معايير المحاسبة الدولية، سوف يؤدي هذا الإفصاح إلى زيادة درجة الأمان بالنسبة للمصارف، كما يجب أن تفصح المصارف عن المخاطر التي تتعرض لها والسياسات التي تتبعها في إدارة المخاطر ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:



• الدعائم الثلاث للإطار الجديد المقترح:

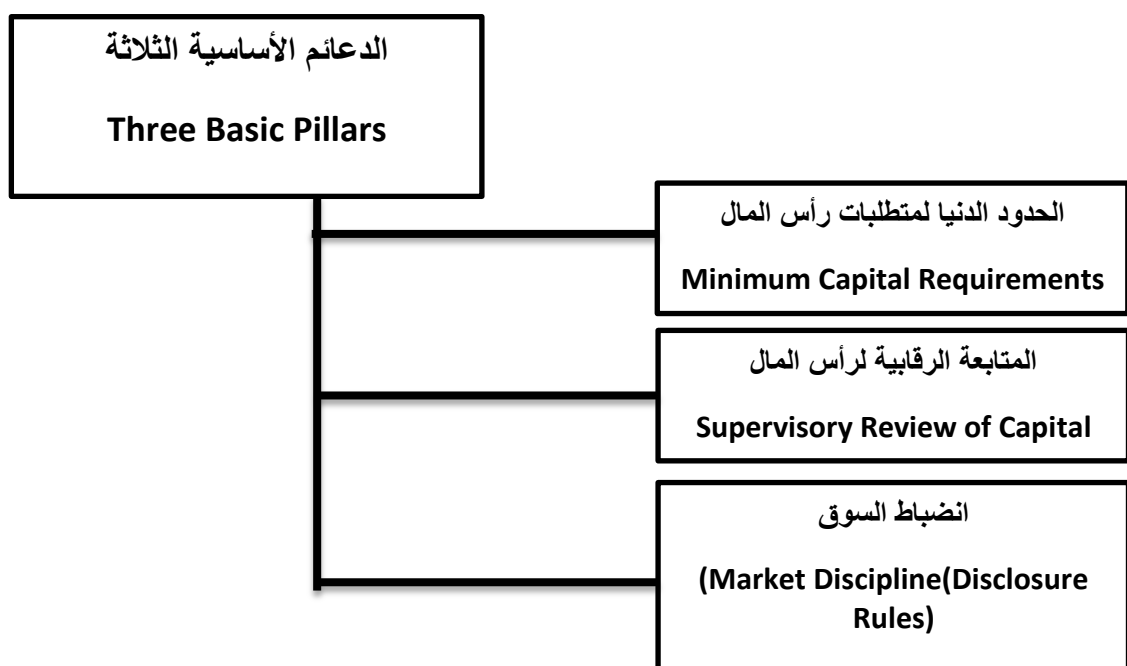
تقوم اتفاقية بازل الجديد على ثلاثة ركائز (pillars) رئيسية هي:

1. الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال Minimum Capital Requirements

2. المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال Supervisory Review of Capital

3. انضباط السوق (متطلبات الإفصاح والشفافية) Market Discipline

ونوضح هذه الدعائم الثلاث بالشكل:



ولقد أضافت لجنة بازل 2 مخاطر التشغيل كما تحدثنا ضمن النسبة المحسوبة لرأس المال، و عرفت بها بأنها "مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية"، فهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو المنتجات المصرفية المختلفة، وقد تنشأ بسبب وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، في الأشخاص والأنظمة، أو ضعف أو رقابة و سيطرة الإدارة على مجريات الأمور اليومية التي تحدث في المصرف، وقد تضمن التعريف السابق المخاطر القانونية. ولكنه استبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة.

ويقصد بعدم كفاءة العمليات الداخلية: وجود أخطاء في إدارة العمليات وحسابات العملاء، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والتي قد تتمثل في: الأخطاء في إدخال البيانات والدخول إلى البيانات غير المصرح لهم وخسائر بسبب الإهمال والخسائر التي يتسبب بها الأفراد (بقصد أو بدون قصد)، و قد تتمثل في: عمليات الاحتيال من قبل الموظفين، و عمليات التداول دون تحويل، وخطأ معالجة البيانات، والخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء والمساهمين والجهات الرقابية وأي طرف ثالث.

أما الخسائر الناشئة عن الأنظمة، تتمثل في: انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، وأخطاء البرمجة..، تؤدي مخاطر التشغيل إلى حدوث خسارة مالية غير متوقعة، وبعض البنوك قد لا تملك الكفاءة للرقابة على مخاطر التشغيل، مما يعني وقوعها في مخاطر محتملة ولاحقة.

مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي اللازمة للاستجابة لبازل 2

- 1- تطوير النظم المحاسبية
- 2- الاعتماد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية
- 3- تطوير الكفاءات البشرية: يتطلب الأخذ ومتابعة أحكام اتفاق بازل 2 بذل جهود كبيرة في ميدان التدريب ونظم التعليم بشكل عام، لان تنفيذ أحكام بازل 2 يتطلب نوعية عالية من الكفاءات البشرية سواء في التحليل المالي أو في مجال وضع النظم المحاسبية ومراجعتها أو من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في مجال تقنيات المعلومات.

بازل III

إن مقررات لجنة بازل III لم تدخل تعديلات جوهرية على المبادئ التي تخص إدارة مخاطر الائتمان والتي تم إقرارها في الاتفاقيات السابقة، ويمكن إيجاز النقاط الأساسية لمقررات بازل 3 بما يلي:

- 1- ضرورة وجود شريحة من رأس المال خاصة بتغطية مخاطر الائتمان وضرورة تقييم مخاطر الائتمان بالشكل الصحيح من خلال النماذج والأساليب المعتمدة بالإضافة لاختبارات الجهد و التعرضات للمخاطر، كذلك وجوب تعديل محفظة القروض بناء على درجة المخاطرة.

2- تحديد المخاطر العامة حول الائتمان و الخاصة بكل تسهيل ائتماني و ضرورة وجود هامش زمني بين تحديد الخطر ووقت حدوثه، بالإضافة إلى إدارة الضمانات بالشكل المناسب .

3- تطبيق الارتباط الكفاء (وفقا لمبدأ التنوع) بين أصول المؤسسات المالية الكبيرة وتحديث و تطوير نماذج تقييم المخاطر التي تعتمد عليها المصارف .

4- الإضافة المهمة لبازل 3 لما يخص موضوع مخاطر الائتمان فكان بوضع نسبة جديدة هي نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio، حيث كان التوسع في منح الائتمان قبل الأزمة المالية التي حدثت عام 2007 واعتماد المصارف على ترجيحات صغيرة للمخاطر بناء على نظم التقييم الداخلية للمصارف كان من أهم مسببات أزمة الائتمان آنذاك، وهذا ما دفع لجنة بازل 3 لوضع نسبة الرافعة المالية وذلك بغرض الحد من التوسع في منح الائتمان و تخفيض اعتماد المصارف في منح الائتمان على الكم الائتماني بدلا من نوعية وجودة الاقراض. و تتكون نسبة الرافعة المالية من الشريحة الأولى من رأس المال نسبة إلى إجمالي الأصول داخل و خارج الميزانية و بدون أوزان ترجيحية على أن لا تقل عن 3%، وتحسب وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشرحية الأولى (المال رأس الأصول وداخل خارج الميزانية)}}{\text{الأصول وداخل خارج الميزانية}} \leq 3\%$$

• الفروقات الأساسية بين اتفاقيات بازل بالنسبة لمعيار كفاءة رأس المال:

1) اتفاقية بازل I ومعيار كفاية رأس المال:

Basel I and the standard of capital adequacy

بازل I تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

1- تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي.

2- الحد من المنافسة غير العادلة بين المصارف الدولية.

اشتمت اتفاقية بازل I على أربعة أقسام رئيسية:

القسم الأول: مكونات رأس المال:

يتكون رأس المال من شريحتين رأس المال الأساسي ورأس المساند.

القسم الثاني: نظام أوزان المخاطر:

قامت لجنة بازل بترجيح كل أصل من أصول المصارف بأوزان مخاطرة تتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها.

القسم الثالث نسبة كفاية رأس المال:

وضحت الحد الأدنى 8% لنسبة رأس المال من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.

القسم الرابع مخاطر السوق:

تتمثل بالمخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقسم السوقية للملكية حملة الأسهم.

(2) اتفاقية بازل II ومعيار كفاية رأس المال:

Basel II and the standard of capital adequacy

أطلقت مجموعة من المقترحات لإعادة النظر في بازل I عام 1999 والزم بتطبيق الاتفاقية عام 2004. وهدفت بشكل أساسي إلى:

- تعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي.
- زيادة المساواة التنافسية بين المصارف من خلال تضيق الفجوة بين متطلبات رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي للمصارف.

وحرصاً على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها اتفاقية بازل II لجنة بازل بوضع ثلاثة دوائم أساسية لتطوير بازل I. وبسبب الازمة المالية العالمية التي حلت بالعالم في عام 2008 (أزمة الرهن العقاري) اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة تتدرج ضمن اتفاقية بازل III التي تمكن المصارف من مواجهة الخسائر المحتملة وتم تحديد موعد زمني للتطبيق التدريجي ابتداءً من 2013 وانتهاءً بالالتزام الكامل بالتطبيق عام 2019.

(3) اتفاقية بال III ومعيار كفاية رأس المال:

Basel III and the standard of capital adequacy

أصدرت عام 2010 من قبل محافظي المصارف المركزية وهيئة الرقابة للجنة بازل. تمتاز بأنها:

- أ- عززت متطلبات رأس مال المصارف.
- ب- رفعت مستويات السيولة المصرفية ونسب الرافعة المالية للمصارف ذلك لتعزيز الرقابة وإدارة الخطر في القطاع المصرفي.
- انطلاقاً من جملة الإصلاحات التي تم اضافها بازل III إلى اتفاقية بازل II يمكن تلخيص التطورات في الدوائم الأساسية لبازل الثانية وفق الشكل التالي:

بازل III			بازل II		
الدعامة I	الدعامة II	الدعامة III	الدعامة I	الدعامة II	الدعامة III
تعزيز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	تعزيز المراجعة الرقابية	تعزيز انضباط السوق	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	المرجعة الرقابية	انضباط السوق
السيولة					

❖ المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال:

- 1) نسبة حقوق الملكية إلى الودائع: تفيد في إعطاء صورة عن وظيفة رأس المال المتمثلة بالوظيفة الوقائية، فارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة الأموال الخاصة للمصرف على تغطية نسبة أعلى من الودائع وبالتالي ينعكس بشكل إيجابي على الملاءة المالية للمصرف وبالتالي على الأداء المالي له.
- 2) نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات: تفيد هذه النسبة في التعبير عن وظيفة رأس المال كأداة ضمان لتغطية جزء من الالتزامات وهذه النسبة مقلوب نسبة الدين إلى حقوق الملكية.
- 3) نسبة كفاية رأس المال:

مثال:

لنفترض أن صافي الربح بعد الضريبة بألوف الليرات خلال السنوات الخمس الماضية لشركة السلام والشركة الوطنية كام هي مبينه في الجدول أدناه.

والمطلوب:

حساب مخاطر الاستثمار في الشكتين السابقتين أي:

- حساب معامل الاختلاف.
- التباين.
- الانحراف المعياري

السنة	صافي الربح بعد الضريبة (الشركة السلام)	صافي الربح بعد الضريبة (الشركة الوطنية)
2005	85	55
2006	75	60
2007	110	50
2008	50	55
2009	60	50
المجموع	380	270

الحل:

نحسب الوسط الحسابي لأرباح الشركتين

المتوسط الحسابي لأرباح (الشركة X) = مجموع صافي الربح بعد الضريبة ÷ عدد السنوات

$$76 = 5 \div 380 =$$

$$54 = 5 \div 270 = (\text{الشركة Y}) \text{ المتوسط الحسابي لأرباح}$$

بما أن المتوسطين مختلفين نقوم بحساب معامل الاختلاف

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الوسط الحسابي}} \times 100\%$$

الشركة X			
الربح	الوسط الحسابي	الربح - الوسط الحسابي	(الربح - الوسط الحسابي) ²
85	(76)	9	81
75	(76)	1-	1
110	(76)	34	1156
50	(76)	26-	676
60	(76)	16-	256
المجموع			2170

$$\sigma^2 = \frac{\sum (X_i - \bar{X})^2}{n}$$

$$434 = 5 \div 2170 = \text{التباين}$$

$$\sigma = \sqrt{\sigma^2}$$

$$20,83 = (434)^{\frac{1}{2}} = \text{الانحراف المعياري}$$

$$\text{معامل الاختلاف} = 76 \div 20,83 \times 100\% = 27,41\%$$

الشركة Y			
الربح	الوسط الحسابي	الربح - الوسط الحسابي	(الربح - الوسط الحسابي) ²
55	54	1	1
60	54	6	36
50	54	4-	16
55	54	1	1

16	4-	54	50
70	المجموع		

$$\text{التباين} = 70 \div 5 = 14$$

$$\text{الانحراف المعياري} = (14)^{\frac{1}{2}} = 3,74$$

$$\text{معامل الاختلاف} = 54 \div 3,74 \times 100\% = 6,92\%$$

نلاحظ مما سبق أن شركة السلام تتعرض لمخاطرة أكبر من حيث عدم ثبات أرباحه عند مستوى معين.

إن حالة عدم التأكد تشير إلى المعلومات التي يتم التعامل معها هي معلومات مستقبلية وبالتالي فهي غير معروفة بدقة إلا أنه بالإمكان تقدير احتمال حدوثها من خلال دراسة الماضي والحاضر.

وفي هذه الحالة نقوم باستخراج القيمة المرجحة أو المتوقعة لحدوث الحالات واستعمالها في مقاييس أو معادلات التشتت.

مثال: الجدول التالي يتضمن التوزيع الاحتمالي لأرباح شركة LH خلال العام القادم والمطلوب حساب مخاطر الاستثمار المتوقعة لها.

شركة LH			
الحالة الاقتصادية	احتمال حدوث P_i	الربح المتوقع R_i	القيمة المتوقعة
عادية	15%	150	$22,5 = 15\% \times 150$
ازدهار	60%	300	$180 = 60\% \times 300$
تضخم	25%	450	$112,5 = 25\% \times 450$
المجموع			315

شركة LH				
الربح المتوقع-القيمة المتوقعة) $P_i X^2$	(الربح المتوقع-القيمة المتوقعة) 2	الربح المتوقع- القيمة المتوقعة	الربح المتوقع R_i	احتمال حدوث P_i
$4083,75 = (\%15 \times 27225)$	27225	$-315 - 150$ 165	150	%15
$135 = (\%60 \times 225)$	225	$-315 - 300$ 15	300	%60
$4556,25 = (\%25 \times 18225)$	18225	-450 $135 = 315$	450	%25
$\sigma^2 = 8775$				المجموع

$$\sigma = \sqrt{8775} = 93.6$$

$$\%29.72 = 100 \times \frac{93.6}{315} = \%100 \times \frac{\sigma}{E(R)} = \text{معامل الاختلاف}$$

التصنيف الائتماني

على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه وكالات التصنيف الائتماني إلا أنها تثير العديد من التساؤلات بشكل خاص حول الدرجات التي تعطيها مثل هذه الوكالات للمؤسسات المالية والمصرفية، والأسس التي تركز إليها عند إعطاء مثل هذه التقييمات، ويثار التساؤل كذلك حول الدور الذي تلعبه هذه الوكالات... وما يدعونا التعرف على أهم الوكالات العالمية العاملة في مجال تقييم مخاطر الائتمان والتصنيفات المختلفة التي تعطيها سواء للدول أو للمؤسسات المالية والمصرفية ودرجات التصنيف حسب كل وكالة المطلب الأول: أهم وكالات التصنيف الائتماني، ودورها في السوق المالية الدولية

تعريف التصنيف الائتماني:

التصنيف الائتماني عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة للمؤسسة ؛ أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى ، وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة.

أهمية التصنيف الائتماني:

إن وكالات التقييم المالي والتصنيف الائتماني تلعب دوراً بارزاً وتتحمل مسؤولية كبيرة تجاه جميع الأطراف المعنية في أسواق الإقراض الدولية كالجهاز المقترض والمستهثمرين وصانعي السوق ومديري الإصدارات، ومن هنا يتوقع منها أن تقوم بتوفير (تقييم عادل وشامل وموضوعي ودقيق)، إذ أن التصنيف يؤثر مباشرة على تكلفة التمويل بالنسبة للجهة المقترضة، كما سيؤثر على معدل العائد بالنسبة للمستثمرين، بل أن وجود تصنيف مقبول أصبح أحد الشروط الأساسية لدخول بعض الأسواق والحصول على تمويل من مؤسسات الإقراض الدولية حيث تقوم السلطات المعنية في بعض الدول باستخدام التصنيف كمعيار للموافقة على إصدار سندات في أسواق أو عملات معينة، كما يتم استخدام التصنيف لتحديد قانونية وفعالية الإصدارات للإدراج في الأسواق المالية الرئيسية، وكذلك لتحديد شروط بيع السندات في هذه الأسواق، وفي حالات كثيرة تقوم السلطات المعنية بوضع قيود أو حتى منع المستثمرين من شراء السندات ذات التصنيف المتدني.

أهم شركات التصنيف العالمية:

هناك نحو 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن اثنتين فقط من هذه الوكالات تحتكران 80% من سوق التصنيف العالمي، هما وكالة موديز ووكالة

ستاندرز أند بورز، تليهما وكالة فيتش التي تهيمن على 14% من سوق التصنيف العالمي المقدره قيمته بنحو 250% مليار دولار. فيما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد قيمتها على 6% من حجم السوق كثيراً ماثار هذا الاحتكار الثلاثي لسوق وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكثير من علامات الاستفهام حول غياب المنافسة، إلى حد أن الكونجرس الأمريكي بدأ مناقشة المسألة لتسهيل منح التراخيص لوكالات جديدة واسقاط كل الحواجز أمام قيام المزيد من وكالات التصنيف الائتماني، للتقليل من السيطرة شبه الكاملة التي تتمتع بها وكالات موديز وستاندرز أند بورز وفيتش، خاصة وأن فضيحة شركة إنرون الأميركية للطاقة مازالت ماثلة في الأذهان ، وهي الفضيحة التي نجمت عن قيام وكالات التصنيف بتخفيض تصنيف شركة إنرون، مما أدى إلى إفلاس الشركة الشهيرة، وخسارة حملة أسهمها لمليارات الدولارات . وإن كان الكثير من المراقبين يرون أن مجرد نشوء وكالات جديدة لن يقضى على سطوة ونفوذ مثلث التصنيف الشهير، لأن معظم حكومات العالم تتعامل مع واحدة من هذه الوكالات الثلاث الشهيرة كأمر بديهي مفروغ منه.

خطوات قياس مخاطر الائتمان:

يتم قياس مخاطر الائتمان بالاعتماد على الأسلوب النمطي او المعياري ويعتمد الأسلوب النمطي أو المعياري على ترجيح الأصول بأوزان للمخاطر وفق نوع التسهيل والتقييم الائتماني للعميل.

وتطبيق هذا الأسلوب يتطلب إجراء الخطوات التالية:

(1) تبويب الأصول وفقاً لنوع الدين، وذلك على النحو التالي:

- الحكومات والبنوك المركزية
- الحكومات غير المركزية ووحدات الحكم المحلي.
- البنوك
- بنوك التنمية الدولية
- الشركات
- عملاء التجزئة
- قروض برهن عقاري لأغراض تجارية
- قروض برهن عقاري لأغراض سكنية
- مؤسسات تتعامل بالأوراق المالية.

(2) ترجيح القروض بأوزان مخاطر بسيطة تبعاً للتقييم الائتماني للعميل وحسب تبويب التسهيل وتتراوح الأوزان من صفر حتى 150% وترتفع كلما ازدادت المخاطر أو تدني مستوى التقييم الائتماني للعميل.

(3) الاعتماد على مؤسسات تقييم خارجية تضع التصنيف (standard & Poors Moody's, Fitch), وهي مؤسسات خارجية تخضع لمعايير مؤهلة يجب استيفاؤها حتى تسمح لها السلطات الإشرافية بأعمال التقييم ولذلك فإن عليها أن تستوفي المعايير التالية:

الموضوعية: بحيث تكون مهام تصنيفات الائتمان شديدة الدقة ومنظمة.

الاستقلالية: يجب أن لا تخضع مؤسسة التصنيف لأي ضغوط سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على التصنيف.

الشفافية: إن التصنيفات يجب أن تكون متوفرة للمؤسسات المحلية والأجنبية وبشروط متساوية

الإفصاح: يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات التالية: طرق التصنيف المستخدمة – تعريف التعثر عند الدفع – الفترة الزمنية – معدلات التعثر.

المصادقية: تطبيق المؤسسة للمعايير الأربعة السابقة يجب أن يترافق به وجود إجراءات داخلية تمنع إساءة استخدام المعلومات السرية يؤدي إلى مصادقية المؤسسة وبالتالي تصبح مؤهلة للاعتراف بها.

(4) إمكانية تخفيف المخاطر: تستطيع البنوك استخدام عدة أساليب فنية لتخفيف المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها وهذه الأساليب تعتمد على نوع الضمانات المقدمة شريطة أن تكون موثقة مستندياً وملزمة قانوناً. وقد تكون الضمانات كالتالي:

- ❖ الضمانات: وقد خدعت اللجنة أنواعاً محددة من الضمانات على سبيل الحصر.
- ❖ الكفالات: هي القروض المضمونة بواسطة طرف ثالث ويقتصر على الوحدات الحكومية والبنوك المركزية ووحدات الحكم الحالي وكل جهة وزن مخاطرها 20% أو أقل. شريطة ألا يزيد وزن المخاطر للكفيل عن المدين.
- ❖ التصفية: وهذه في حالة وجود ضمانات ودائع للقروض الممنوحة للعميل في نفس البنك وبنفس العملة.

قياس المخاطر الائتمانية Measurement of Credit Risks:

- (5) وكالات التصنيف الائتماني ودورها في تحديد مخاطر الائتمان Rating Agencies:
- (6) يلجأ أحياناً كل طرف التعاقد الائتماني (المصرف المقرض والعميل طالب الائتمان) إلى الجهات المتخصصة بالتصنيف الائتماني وذلك من أجل الحصول على درجة تصنيف للجدارة الائتمانية للجهة طالبة الائتمان، حيث أن لمصرف يكسب من هذا التصنيف الحصول على تحديد درجة المخاطرة من جهة موثوقة وبالتالي يمكن اتخاذ القرار الائتماني بناء على درجة التصنيف حيث كلما زادت درجة التصنيف كلما كان العميل طالب الائتمان يتمتع بجدارة وكفاءة ائتمانية أكبر وهو ما يمنح المصرف درجة التصنيف كلما كان العميل طالب الائتمان يتمتع بجدارة وفاء ائتمانية أكبر وهو ما يمنح المصرف درجة من الثقة والأمان لأمواله التي سيقترضها للعملاء، وبالمقابل فإن العميل طالب الائتمان عندما يحصل على تصنيف جيد من قبل وكالات التصنيف المعتمدة فإنه سيكون قادراً على الحصول على الائتمان المطلوب دون مشاكل، حيث أن درجة التصنيف ستعطي كفاءة ائتمانية وصورة حسنة للهيئات لمانحة للائتمان. يوجد ثلاثة من وكالات التصنيف الائتماني والتي تعتبر معتمدة على المستوى العالمي وهي (standard & Poor'ss, Moody's- Fitch) ومن خلال وكالات التصنيف يمكن الحصول على تحديد درجة الجدارة الائتمانية للجهة طالبة الائتمان.
- (7) إن وكالات التصنيف الائتماني ساعدت في تسهيل خطوات عمليات منح الائتمان والتمويل على المستوى العالمي كون أنها مؤسسات متخصصة في دراسة الجدارة الائتمانية وتحديد درجات المخاطرة الائتمانية. تصنف وكالات التصنيف الائتماني الجدارة الائتمانية وفق مستويات مختلفة للمخاطر وكل مستوى يقابله رمز محدد معتمد من قبل الوكالة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1) مستويات التصنيف الائتماني لدى كل وكالات التصنيف العالمية

درجة المخاطر للتصنيفات المستعملة من قبل وكالات التصنيف			
التقييم	Moody's	Fitch Rating	S&P
مقدرة عالية جداً في الوفاء بالالتزام الائتماني (الأكثر أماناً)	Aaa	AAA	AAA
مقدرة قوية في الوفاء بالالتزام الائتماني (جدارة عالية)	Aa1	AA+	AA+
	Aa2	AA	AA
	Aa3	AA-	AA-
مقدرة قوية لكنها معرضة للتغير بسبب بعض الظروف (جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية)	A1	A+	A+
	A2	A	A
	A3	A-	A-
مقدرة متوسطة ومعرضة لخطر التدهور (جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة)	Baa1	BBB+	BBB+
	Baa2	BBB	BBB
	Baa3	BBB-	BBB-

ويوجد درجات تصنيف أقل مستوى من الدرجات الموضحة في الجدول رقم (1) مثل C و D ولكن تعتبرها وكالات التصنيف ذات درجة مخاطر مرتفعة ولا ينصح الاستثمار بهذه المستويات لأن احتمالية الفشل في السداد عالية جداً.

عوامل التحليل المالي عند القيام بالتصنيف الائتماني:

الربحية والإيرادات.

الموجودات (تقييم درجة الأصول)

الموارد المالية والتدفقات النقدية- درجة التمويل والسيولة (رأس المال والقروض الحالية وغيرها).
كفاية رأس المال.

كيف تتم عملية التصنيف من قبل وكالات التصنيف:

تصدر وكالة التصنيف الائتمانية مثل ستاندرد أند بورز، موديز أو فيتشر تقريراً تقييمياً يعبر عن وجهة نظرها للملاءة المالية Credit Worthiness لمؤسسة مالية ما وقدرتها على الاقتراض معتمدة بذلك على المعطيات والمعلومات المتوفرة لتلك المؤسسة سواء من المؤسسة نفسها أو من مكاتب التدقيق المعتمدة ، أو من خلال التقارير الحكومية والشركات الاستشارية المعتمدة في وقت زمني محدد Time Snapshot وتعتبر الملاءة المالية ظاهرة متعددة الأوجه ومتشعبة، وهي أبرز التحديات التي تواجه وكالات التصنيف في تقييمها للمؤسسات حيث لا توجد معادلة واحدة تجمع تشعبات الملاءة المالية والمتعلقة بعوامل متعددة مثل الزمن، العملة، المكان، نوع السندات، الظروف الاقتصادية والسيادية وغيرها من العوامل. لذلك، تستخدم وكالات التصنيف رموزاً مثل

AAA,BBB,C للتعبير عن الملاءة المالية لمؤسسة ما بغض النظر عن اختلاف العملة والزمن وغيرها من العوامل التي تدخل في تقييم الملاءة المالية. وما هو جدير بالذكر أن التصنيف ليس دعوة للمستثمرين بشراء وبيع أسهم المؤسسات أو التعامل مع المؤسسات المالية ذات التصنيف العالي أو الابتعاد عن تلك الأقل تصنيفاً، ولا يعتبر التصنيف حقيقة مطلقة بل هو مجرد رأي وتوقع عن وضع المؤسسة المالي الحالي. التصنيف مرتبط بوضع وأداء المؤسسة المالي وهي بدورها مرتبطة بالدورة الاقتصادية والائتمانية المتغيرة، حيث من الممكن أن يتغير تصنيف المؤسسة ارتفاعاً وانخفاضاً حسب المؤسسة والظروف المحيطة بها.

إن أبرز العناصر التي تركز عليها وكالات التصنيف في تقييمها لملاءة المؤسسات المالية هي احتمالية العجز في الوفاء بالالتزامات المالية للغير أو العجز في تحصيل الديون من الغير سواء في المدى الزمني الطويل أو القصير بمعنى آخر تستقرأ وكالات التصنيف أمران أساسيان في عملية التقييم، هما السمعة والقدرة على الدفع Capacity and Willingness to pay ورياد ity and Willingness to pay نال غير سواء من المدى الزمني الطويل أو القصير بمعنى آخر تستقرأ وكالات التصنيف أمران أساسيان في ل

فعند تساوي جميع المعطيات والظروف، فإن التقييم العالي للمؤسسات المالية يعكس سعة وقدرة تلك المؤسسات بالالتزام بسداد ديونها لدى الغير أو تحصيل ديونها من الغير، وهذا يعكس من ناحية أخرى قدرة المؤسسة المالية على الصمود بنجاح أمام الأزمات المالية والاقتصادية، وبالتالي القدرة على تمييز المؤسسات المالية الناجحة ذات الملاءة المالية الجيدة والتي تعمل وفق خطة استراتيجية واضحة المعالم عن تلك المؤسسات المالية الورقية. إن المدخل الفلسفي الأساسي لتقييم الملاءة المالية للمؤسسات المالية يقوم على أساس افتراض سيناريو الضغط Hypothetical Stress Scenarios واستخدام هذه الافتراضات على أنها مقاييس Benchmarks لتصنيف المؤسسات لفئات رمزية بناء على قدرة تلك الشركات على تحمل ومواجهة الأزمات المالية والاقتصادية بأقل ضرر. فمثلاً المؤسسات المالية التي تصنف وفق سيناريو مابين AAA حتى B تتميز بأنها ذات ملاءة مالية عالية تسعها لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية في زمن محدد.

ويندرج تحت هذا السيناريو مستويات متعددة تعكس قدرة المؤسسة المالية على الالتزام بالديون للغير، فمثلاً تصنيف AAA بين القدرة والسعة المطلقة لمؤسسة ما بالوفاء بالديون، بينما تصنيف B يبين بأن المؤسسة مازالت تستطيع الصمود أمام الأزمات المالية ولكنها عرضة للمخاطر بشكل أكبر من غيرها في هذا السيناريو وما هو جدير بالذكر إن هذا التصنيف ليس مطلق فهو متغير بتغير وضع الملاءة المالية للمؤسسة فكما جاء فإن التصنيف لا يعكس الحقيقة الكاملة لوضع المؤسسة المالية لكنه يعبر فقط عن رأي وكالة التصنيف حول الملاءة المالية للشركة وفق معطيات محددة.

وقد قامت بعض وكالات التصنيف بتصنيف المؤسسات المالية ما بين Investment Grada و Speculative Grada . وهذين التصنيفين يعكسان درجة المخاطر المحتملة في الملاءة المالية للمؤسسة. فالنوع الأول يمثل الشرائح ما بين AAA حتى BBB وهي أقل خطورة وأكثر ملاءة مالية ، بينما النوع الثاني يمثل الشرائح ما بين BB حتى D وتمثل أعلى خطورة وأقل ملاءة مالية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مدارس في عملية التصنيف، فتعتمد بعض المؤسسات مثلاً نظام AAA بينما تعتمد مؤسسات أخرى الترقيم العشري (1-10) حيث تعتبر هذه الطريقة مختصرة لقياس مخاطر الائتمان بشكل كمي . وبالتالي فإن المعيار الأساسي الذي تعتمده هذه المؤسسات للتصنيف هو قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية فتتراوح بين قدرة قوية لأبعد حد وتصل إلى الإخفاق والذي يعني التعثر في تسديد الالتزامات المالية.

رموز التصنيف الائتماني ودلائلها:

1. أعلى مستوى في الجودة (أعلى السندات جودة وأقلها مخاطرة) AAA

2. مستوى جودة عالي (مخاطرة قليلة جداً)

+AAA

AA

-AA

3. مقدرة عالية على الدفع (مخاطر قليلة)

+A

A

-A

4. مقدرة كافية للدفع (متوسط الجودة)

+BBB

BBB

-BBB

5. احتمال الوفاء بالدين مع وجود عدم التأكد من ذلك (أقل من متوسط الجودة)

+BB

BB

-BB

6. مخاطر عدم سداد السند أو الدين (مخاطرة عالية)

+B

B

-B

7. احتمال عالي لعدم السداد (مخاطرة عالية جداً)

+CCC

CCC

-CCC

8. أعلى درجات المخاطرة وعدم الالتزام

CC

9. قمة المخاطرة

D

أهمية التصنيف الائتماني:

- يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية ، وذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة (منشآت أو أفراد) على معرفة التصنيف الائتماني للجهة طالبة الاقتراض أو مصدرة السند.
- يساعد المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه ، وتحديد الحكم في مستوى إدارة المؤسسة وجودتها وفعاليتها في تسير أمورها.
- يعكس قوة المركز المالي للمؤسسة أو البنك والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.
- يعكس سمعة ومصداقية المؤسسة أو البنك والموقع الريادي له في السوق
- يؤثر التصنيف ايجابياً على النتائج التشغيلية والربحية للمؤسسة.
- يساعد في التوجه نحو الأسواق العالمية بثقة أكبر.

7. يمنح المستثمرون المزيد من الثقة في التعامل مع المؤسسات أو البنوك المصنفة بدرجة عالية.
8. مصداقية التصنيفات هامة لصغار المستثمرين الذين لا تتوافر لديهم مصادر أخرى للمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار.
9. هو تأكيد على نجاح سياسات واستراتيجيات المؤسسة أو البنك
10. كما أنه يعد من العناصر الأساسية لاستيفاء متطلبات ملاءة رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل2-الدولية.